هيئة كبار العلماء بالأزهر
وموقفها من دعم الأمن الفكري والوطني
والقضايا العربية والإسلامية
(١٤٣٣- ١٤٤١هـ/ ٢٠١٢- ٢٠٢٠م)
دراسة تاريخية

الدكتور/ الحسيني حسن حماد عليو
مدرس التاريخ الحديث والمعاصر
بكلية اللغة العربية بأسيوط

(العدد الخامس والثلاثون)
(الإصدار الأول)
(١٤٤٣هـ - ٢٠٢٢م)

هيئة كبار العلماء بالأزهر وموقفها من دعم الأمن الفكري والوطني والقضايا العربية والإسلامية (١٤٣٣- ١٤٤١هـ/ ٢٠١٢- ٢٠٢٠م) دراسة تاريخية.

الحسيني حسن حماد عليو

قسم التاريخ والحضارة، كلية اللغة العربية، أسيوط، جامعة الأزهر، جمهورية مصر العربية.

البريد الالكتروني: alhsynyhsn.98@azhar.edu.eg

ملخص البحث: شهد عام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م إعادة إنشاء هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف تحت رئاسة فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف وبدعوة منه؛ لتكون هي المرجع الرئيس للمسلمين حول العالم، وللتصدي لما يُستجد من قضايا فقهية، وقد قامت الهيئة منذ إعادة إنشائها بجهود كبيرة في الدفاع عن ثوابت الدين ومقدساته ورموزه، ومواجهة أفكار جماعات التطرف والإرهاب، وترسيخ روح المواطنة والتعايش المشترك، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، والاهتمام بالقضايا المعاصرة، بالإضافة إلى الجهود العلمية والدعوية، ويختص موضوع تلك الدراسة التاريخية بالحديث عن "هيئة كبار العلماء بالأزهر وجهودها في دعم الأمن الفكري والوطني والقضايا العربية والإسلامية في الفترة (١٤٣٣– ١٤٤١هـ/ ٢٠١٢– ٢٠٢٠م)، وذلك بالحديث عن إعادة إنشاء الهيئة من حيث خطوات الإنشاء والوضع الدستوري واللائحة الداخلية وشروط العضوية والمهام والاختصاصات، وعن جهود الهيئة في دعم الأمن الفكري والوطني ومواجهة الأفكار المتطرفة الخارجة عن صحيح الدين، وفي دعم القضايا العربية والإسلامية، واعتمدت تلك الدراسة بدرجة رئيسة على ما اشتمل عليه قانون إعادة الهيئة ولائحتها الداخلية، والاطلاع على المحاضر والقرارات والبيانات الرسمية الخاصة بالهيئة إبَّان فترة الدراسة، وعقد اللقاءات الشخصية بمشيخة الأزهر الشريف والأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، ومنها اللقاءات التي عُقِدت مع المستشار محمد عبد السلام المستشار التشريعي والقانوني السابق للهيئة ولفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف رئيس الهيئة، وعدد من السادة العلماء أعضاء الهيئة المُوَقَّرة، الأستاذ الدكتور/ عباس شومان الأمين العام للهيئة وقتئذ، والأستاذ الدكتور/ صلاح العادلي أمين سر الهيئة السابق، بالإضافة إلى الاعتماد على دستور جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٢م والنسخة المعدلة له عام ٢٠١٤م، وعدد من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية محليًا وإقليميًا.

الكلمات المفتاحية: كبار العلماء؛ القضايا؛ العربية؛ الأمن الفكري، هيئة.

The Council of Senior Scholars in Al-Azhar and its position on supporting intellectual and national security and Arab and Islamic issues (1433-1441 AH / 2012-2020 AD) A historical study.

Husseini Hassan Hammad Aliyu
Department of History and Civilization, Faculty of Arabic Language, Assiut, Al-Azhar University, Arab Republic of Egypt.
Email: alhsynyhsn.98@azhar.edu.eg**.**

Abstract: The year 1433 AH / 2012 AD witnessed the re-establishment of the Council of Senior Scholars in Al-Azhar under the leadership of the Grand Imam Prof. Dr. Ahmed Al-Tayeb, Sheikh of Al-Azhar Al-Sharif, and at his invitation; To be the main reference for Muslims around the world, and to address emerging jurisprudential issues. Since its re-establishment, the commission has made great efforts in defending the constants, sanctities and symbols of religion, confronting the ideas of extremism and terrorism groups, consolidating the spirit of citizenship and coexistence, defending Arab and Islamic issues, and paying attention Contemporary issues, in addition to scientific and advocacy efforts, and the subject of this historical study is concerned with talking about "the Council of Senior Scholars in Al-Azhar and its efforts in supporting intellectual and national security and Arab and Islamic issues in the period (1433-1441 AH / 2012-2020 CE), by talking about the re-establishment of the Commission in terms of The establishment steps, the constitutional status, the internal regulations, membership conditions, tasks and competencies, and the commission's efforts to support intellectual and national security and confront extremist ideas outside the true religion, and in support of Arab and Islamic causes. The minutes, decisions and official statements of the authority during the study period, and the holding of personal meetings with the sheikh of Al-Azhar Al-Sharif and the Imam The General Assembly of the Council of Senior Scholars, including the meetings that were held with Counselor Muhammad Abd al-Salam, the former legislative and legal advisor to the Commission, the Grand Imam, Sheikh of Al-Azhar Al-Sharif, head of the Commission, and a number of scholars, members of the esteemed Commission, Prof. Dr. Abbas Shoman, Secretary-General of the Commission at the time, and Prof. Dr. Salah Al-Adly, the former Secretary of the Commission, in addition to relying on the Constitution of the Arab Republic of Egypt in 2012 and its amended version in 2014, and a number of newspapers, magazines and websites locally and regionally.

Keywords: Senior scholars; Issues; Arabia; Intellectual Security, Authority.

مقدمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على المبعوث رحمة للعالمين سيدنا محمد وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

شهدت نظم التعليم في الأزهر في عام ١٣٢٩هـ/ ١٩١١م طورًا جديدًا، من حيث نظم التعليم والدراسة والتوسع في العلوم الحديثة والعصرية، إلا أن أبرز ما اشتمل عليه القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م هو تشكيل هيئة من كبار علماء الجامع الأزهر تحت مسمى "هيئة كبار العلماء" [١]، فترتب على إنشائها تحقيق التوازن بين الأصالة والمعاصرة.

وقد مرت هيئة كبار العلماء خلال الفترة الواقعة بين عامي (١٣٢٩ – ١٣٨١هـ/ ١٩١١ –١٩٦١م) بالعديد من التطورات؛ نظرًا لاختلاف الظروف الموضوعية التي كانت تتعاقب على الهيئة خلال تلك الفترة، ولعل أهم هذه التطورات هو القانون المعروف برقم (٢٦ لسنة١٩٣٦) الصادر بتاريخ (٣ محرم ١٣٥٥هـ/٢٦ مارس ١٩٣٦م)، – في عهد مشيخة الشيخ محمد مصطفي المراغي، وبموجبه أصبحت هيئة كبار العلماء تعرف باسم "جماعة كبار العلماء"، لأن كلمة هيئة لا تدل على المعنى المقصود مثل دلالة كلمة جماعة[٢]، والتي تدل على وجود جماعة من البارزين في العلم والتفكير لها

---

(١) للمزيد عن نظم التعليم والدراسة التي تقررت بموجب القانون رقم ١٠ لسنة ١٩١١م وإنشاء هيئة كبار العلماء ينظر: الحسيني حسن حماد: تطور نظم التعليم في الأزهر في الفترة (١٣٢٦- ١٣٨١هـ/ ١٩٠٨- ١٩٦١م) دراسة تاريخية وثائقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر فرع أسيوط، أجيزت عام ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م، ص ص ١٠٠- ١٧٧.

(٢) دار الوثائق القومية، محافظ الأزهر الشريف : محفظة ٥٤، ملف٢، مجلس الأزهر الأعلي، محضر رقم ٦٦، بتاريخ ٢٥،٢٦رجب ١٣٥٤هـ/٢٣،٢٤أكتوبر١٩٣٥م، ص٢.

نظام معين وامتيازات علمية معينة، وبهذا يكون الاسم مطابقًا للمسمى في اللفظ والمعنى[١]، وفى تغيير اسمها على هذا النحو تأكيد منهم على انتمائها للقديم[٢].

وقد قامت هيئة (جماعة) كبار العلماء منذ إنشائها بدور مهم تجاه القضايا التي تتعلق بالدفاع عن الإسلام وثوابت الدين وهوية مصر الإسلامية والقضايا الوطنية والاجتماعية والعربية، بالإضافة إلى دورها الرئيس في التعليم العالي الأزهري حتى صدور القانون رقم (١٠٣لسنة١٩٦١)، والذي بموجبه تم حلّ جماعة كبار العلماء واستبدالها بمجمع البحوث الإسلامية، على أن يكون أعضاء جماعة كبار العلماء – حينذاك – في حكم هذا القانون مستوفين للشروط الواجب توافرها فيمن يُنتخب ضمن مجمع البحوث الإسلامية[٣].

وبعد مرور قرن من الزمان على النشأة الأولى لهيئة كبار العلماء، ومُضيّ نصف قرن على الاستعاضة عنها، شهد عام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م إعادة إنشاء هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف تحت رئاسة فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف وبدعوة منه؛ ليعود الأزهر الشريف إلى سابق عهده منارة إسلامية للعالم كله، ولتكون هي المرجع الرئيس

---

(١) جريدة الأهرام، السنة ٦١، العدد ١٨٢٣٨، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٣٥م، ص١١.

(٢) عاصم السوقي : مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥- ١٩٦١م، سلسلة قضايا إسلامية، العدد رقم (٦)، دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة، ١٩٨٠م ، ص٢٢.

(٣) لا شك أنه قد ترتب على هذا التغيير حرمان العالم الإسلامي من مرجعية دينية مهمة استظل بها لمدة نصف قرن من الزمان، مما نتج عنه ظهور فراغ ديني حاول تغطيته جماعات التشدد والتطرف وهدم ثوابت الدين ومن يناصرها من الأنظمة التي كانت تحاول التأثير على العالم الإسلامي حينذاك؛ حيث رأت ان الأرضَ صارت خصبة والمُناخ أصبح مُلائمًا لنشر أفكارها وأيديولوجياتها، من اجل ذلك نهض الأزهر نهضة جديدة مع مطلع عام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، حيث أعيد إحياء الهيئة مرة اخرى تحت اسم "هيئة كبار العلماء".

للمسلمين حول العالم في الاجتهاد الأصيل، وعودة مناهج الأزهر الأصيلة فى الشريعة واللغة والثقافة العميقة ليستمر الفكر الوسطى الرصين والفهم العلمى لصحيح الدين، وهو جوهر الرسالة الأزهرية، وللتصدي لما يُستجد من قضايا فقهية، وإصدار فتاوى وأحكام بشأنها، وعدم ترك الأمر لأصحاب الهوى أو الرُؤى المنحرفة أو المنهج المُتشدِّد، فألقت على عاتقها بحث كل ما يتعلق بديننا الحنيف وأحكام شريعتنا الغراء، والدفاع عن ثوابت الدين وتراثنا الحضاري، ومقاومة الأفكار المتشددة والمتطرفة والحركات الهدَّامة بالحكمة والموعظة الحسنة(١).

وقامت الهيئة منذ إعادة إنشائها عام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م بجهود كبيرة في تحمل العبء الأكبر في الدفاع عن ثوابت الدين الإسلامي ومقدساته ورموزه ومناهضة أعدائه من الخارج ومواجهة أفكار جماعات التطرف والإرهاب من الداخل، والدفاع عن القضايا العربية والإسلامية، والاهتمام بالقضايا المعاصرة كقضايا المرأة والمجتمع وتجديد الخطاب الديني وغيرها، بالإضافة إلى الجهود العلمية والدعوية، والموقف من مستحدثات العصر وعلى رأسها نازلة الوباء العالمي المعروف باسم "وباء كورونا"(٢).

ومن هنا جاء اختيار موضوع الدراسة " هيئة كبار العلماء وجهودها في دعم الأمن الفكري والوطني والقضايا العربية والإسلامية في الفترة (١٤٣٣- ١٤٤١هـ/ ٢٠١٢- ٢٠٢٠م) دراسة تاريخية"، وذلك بالحديث عن إعادة إحياء الهيئة من حيث خطوات الإنشاء والوضع الدستوري واللائحة الداخلية وشروط

---

(١) مقابلة شخصية مع فضيلة أ.د/ حسن الشافعي عضو هيئة كبار العلماء ومقرر لجنة اختيار التشكيل الأول لها عام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم عضو هيئة كبار العلماء بتاريخ١٧، ١٨ يناير ٢٠١٨م بمركز الأزهر للمؤتمرات؛ فضيلة أ.د/ عبد الفتاح بركة ـ رحمه الله ـ عضو هيئة كبار العلماء بمقر هيئة كبار العلماء بالقاهرة، بتاريخ صباح يوم ٣١ أكتوبر ٢٠١٨م.

(٢) الأزهر الشريف، محاضر وقرارات جلسات وبيانات هيئة كبار العلماء في فترة الدراسة.

العضوية والمهام والاختصاصات، وعن جهود الهيئة في دعم الأمن الفكري والوطني ومواجهة الأفكار المتطرفة الخارجة عن صحيح الدين، وفي دعم القضايا العربية والإسلامية منذ إعادة إنشائها عام ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م وحتى عام ١٤٤١هـ/ ٢٠٢٠م.

واعتمدت تلك الدراسة بدرجة رئيسة على ما اشتمل عليه قانون إعادة الهيئة ولائحتها الداخلية، والاطلاع على المحاضر والقرارات والبيانات الرسمية الخاصة بالهيئة إبَّان فترة الدراسة، وعقد اللقاءات الشخصية بمشيخة الأزهر الشريف والأمانة العامة لهيئة كبار العلماء، ومنها اللقاءات التي عُقِدت مع المستشار محمد عبد السلام المستشار التشريعي والقانوني السابق للهيئة ولفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف رئيس الهيئة، وعدد من السادة العلماء أعضاء الهيئة المُوَقَّرَة، الأستاذ الدكتور/ عباس شومان الأمين العام للهيئة وقتئذ، والأستاذ الدكتور/ صلاح العادلي أمين سر الهيئة السابق، بالإضافة إلى الاعتماد على دستور جمهورية مصر العربية عام ٢٠١٢م والنسخة المعدلة له عام ٢٠١٤م، وعدد من الصحف والمجلات والمواقع الإلكترونية محليًا وإقليميًا.

واللّه من وراء القصد وهو يهدي السبيل،،،

المبحث الأول: إعادة إنشاء هيئة كبار العلماء

عام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م:

- **أسباب إعادة إحياء الهيئة:**

تعود فكرة إعادة إنشاء هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف عام ١٤٣٣هـ/٢٠١٢م إلى فضيلةُ الإمام الأكبر الأستاذ الدكتور أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف مطلع العقد الثاني من القرن الحالي؛ وذلك استكمالًا لحركة الإصلاح الأزهر والتطوير في الأزهر التي قادها فضيلتُه منذ توليه مشيخة الأزهر الشريف عام ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م على كافة المستويات وفي مختلف النواحي؛ وامتدادًا للدور الريادي والتاريخي من دعم الحركات الإصلاحية التي نادى بها علماؤه المخلصون وعملوا على تحقيقها قدر الإمكان؛ حتى يتوفر بذلك الملاذ الآمن والمرجع الحصين الأصيل لجموع المسلمين في العلوم الإسلامية والعربية ومعرفة أحكام الشريعة الإسلامية، في وقتٍ انتشرت فيه جماعات التطرف والتشدد من ناحية، وجماعات هدم ثوابت الدين الإسلامي والتفريط في أحكام شريعته من ناحية أخرى، فكان قرار إعادتها ضرورة مُلحَّة؛ لصيانة ثوابت الدين الحنيف وأحكام شريعته السمحاء من الغُلُو والتشدد أو التفريط، ونشرها وفق المنهج الوسطي المعتدل، ولاستعادة مصر مكانتها الطبعية إقليميًا وعالميًا بوجود هيئة تمثل المرجعية الأولى في العلوم الإسلامية ومعرفة أحكام الشريعة والفصل في مستجدات العصر التي تتعلق بذلك لجموع المسلمين السُنَّة في شتى أنحاء العالم بمختلف مذاهبهم الفقهية[١].

هذا بالإضافة إلى التَغيُرات غير المسبوقة التي طرأت على العالم العربي بصفة عامة ومصر بصفة خاصة، مما دعى فضيلتُه عقب قيام ثورة الخامس والعشرين من يناير ٢٠١١م وما أعقبها من أحداث وتغيُرات على كافة

(١) مقابلات شخصية مع المستشار محمد عبد السلام المستشار التشريعي والقانوني لشيخ الأزهر الشريف وقتئذ بمقر مشيخة الأزهر الشريف، بتاريخ ديسمبر ٢٠١٧م.

المستويات إلى ضرورة قيام الأزهر بدوره الوطني الذي حمله على عاتقه على مدار الزمان في صون البلاد ووحدتها ولَمّ شمل أبنائها على كلمة سواء في تلك اللحظات الحاسمة والفارقة من تاريخ البلاد، وأن الحالة باتت مُلِحَّة لضمان استقلال الأزهر وإعادة إحياء هيئة كبار العلماء في ظل ماتعرَّض له الأزهر في تلك الحقبة الحرجة من تاريخ البلاد من محاولات الهدم أو الاستقطاب من قِبل الأحزاب والتيارات المختلفة(١).

وفي إعلان أمام المجتمع عن إعادة إنشاء الهيئة، وفي مبادرة وطنية كريمة أعلن فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر في ١٨ رجب ١٤٣٢هـ/ ٢٠ يونية ٢٠١١م "**وثيقة الأزهر لمستقبل مصر**" كطوق نجاة لمصر، فأنقذت سفينة البلاد من الغرق في بحار التمزق والتناحر؛ نتيجة حالة الاحتقان السياسي والحزبي التي كانت بين الأحزاب والتيارات المختلفة آنذاك، وقد جاءت تلك الوثيقة عقب عدة لقاءات عقدها الشيخ الطيب في مشيخة الأزهر مع كوكبة من المثقفين المصريين على اختلاف انتماءاتهم الفكرية والدينية، ومع عدد من كبار العلماء والمفكرين في الأزهر، كما شارك في تلك الاجتماعات عدد من مرشحي الرئاسة المحتملين – حينذاك –، وقد أكدت الوثيقة على تأسيس الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، واعتماد النظام الديمقراطي القائم على الانتخاب الحر المباشر والالتزام بالحريات الأساسية، واحترام حقوق الإنسان والمرأة، وتأييد استقلال الأزهر واختصاص هيئة كبار العلماء في ترشيح واختيار شيخ الأزهر، وأكد الإمام على أن الوثيقة تتضمن أحد عشر محورًا تحدد طبيعة المرجعية الإسلامية التي تمثل أساسًا في عدد من القضايا الكلية.

وقد أكد الإمام الأكبر على أن الأزهر الشريف الذي يقف على مسافة واحدة من جميع الفُرَقاء، ويتابع بكلِّ دقة واهتمام أطروحات الجميع حول

(١) السابق نفسه.

مستقبل مصر؛ يعلنُ في صراحة ووضوح أنه لا يخوض غمار العمل السياسي ولا الحزبي، ولا السياسة بمفهومها المعتاد، فإن هذا ليس من شأنه ولا ضمن اهتماماته، لكنه يحمل على كاهله دورًا وطنيًّا تجذَّر في التاريخ، وحَمَّلَتْهُ إيَّاه الأمَّة، للحِفاظ على حضارتها الممتدة، وثقافتها الراسخة، وهويتها التي تأبى الاختراق والذوبان، ومن منطلق هذا الدور الوطني للأزهر دعا الإمام الأكبر أبناء الوطن إلى النظر في التوافُق حول "وثيقة الأزهر"، كحلٍّ يخرج به الناس من ضيق الاختلاف وخطره، إلى سعة الآفاق الرحبة والتعاون الجاد؛ من أجل بلدنا جميعًا، وتقديرًا لدماء شهدائنا، وتضحيات جماهيرنا(١).

وقد تضمنت وثيقة الأزهر لمستقبل مصر النص على إعادة إنشاء هيئة كبار العلماء وأهم اختصاصاتها، حيث نص المحور العاشر على تأييد مشروع استقلال مؤسسة الأزهر، وعودة هيئة كبار العلماء واختصاصاتها بترشيح واختيار شيخ الأزهر، والعمل على تجديد مناهج التعليم الأزهري؛ ليسترد دوره الفكري الأصيل، وتأثيره العالمي في مختلف الأنحاء، كما نص المحور الحادي عشر على اعتبار الأزهر الشريف هو الجهة المختصة التي يُرجع إليها في شؤون الإسلام وعلومه وتراثه واجتهاداته الفقهية والفكرية الحديثة، مع

(١) ومن الجدير بالذكر أن فضيلة الإمام الأكبر قد أشار إلى أن وثيقة الأزهر هي مجرد إطار قيمي يصونُ أساسيات شعبنا وثوابته، ويعتبرُ الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة من ثوابت المطالب الوطنية، بكل ما تستوجبه من مواطنة كاملة، وتداول حقيقي للسلطة يمنع احتكارها من فريق، أو الوُثوب عليها من فريق آخَر، وهذا التوافق يُؤهِّلها لأنْ تكون وثيقة يسترشدُ بها عند وضع الدستور، وميثاق شرف يلتزم به الجميع طواعيةً واختيارًا، لا يفرض على أحدٍ، وإنما يترك الأمر فيه للإرادة الشعبيَّة التي يعبر عنها الدستور المنتظَر.

عدم مصادرة حق الجميع في إبداء الرأي متى تحققت فيه الشروط العلمية اللازمة، وبشرط الالتزام بآداب الحوار، واحترام ما توافق عليه علماء الأمة[1].

- **خطوات إعادة إنشاء الهيئة**

أولًا: الإعداد للقانون:

في خُطوة عملية تستبق الزمن اتخذ فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف في شهر ربيع الأخر ١٤٣٢هـ/ مارس ٢٠١١م عدة قرارات تأتى من خلال خطة واسعة وشاملة وضعت لإصلاح البيت الأزهرى وترتيبه بما يحقق متطلبات المرحلة القادمة لمصر والعالم العربى والإسلامى، ومن ذلك تشكيل لجنة قانونية متخصصة لمراجعة قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، لمعالجة ما شهده الأزهر جامعا وجامعة من الانكماش والتراجع، وأن تتضمن تلك التعديلات منطلقات قانونية جديدة تحقق للأزهر استقلاله، وتكفل تطوير مؤسساته، وتضمن نزاهة اختيار شيخه، كما قرر

(١) الأزهر الشريف، وثيقة الأزهر لمستقبل مصر التي أعلنها فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر بتاريخ ١٨ رجب ١٤٣٢هـ/ ٢٠ يونية ٢٠١١م؛ جريدة الأهرام، الأعداد الصادرة بتواريخ ٢٠ـ ٣٠ يونية ٢٠١١م. والجدير بالذكر أن وثيقة الأزهر قد استُقْبِلت استقبالًا طيبًا من مختلف التيارات السياسية والحزبية، والدينية، والثقافية، كما طالبت قيادات قبطية في الكنيسة الأرثوذكسية بالإسكندرية من سيتولى رئاسة البلاد – حينذاك – بالعمل على تطبيق وثيقة الأزهر، وفي جلسة مجلس الوزراء المنعقدة بتاريخ ٢١ رجب١٤٣٢هـ/ ٢٣ يونية ٢٠١١م أشاد الدكتور يحيي الجمل" نائب رئيس الوزراء – حينذاك –، بوثيقة الأزهر لدعم الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة في مصر، بوصفها تسجل تطورًا تاريخيًا في مسيرة الأزهر الخالدة، يضاهي إنجازات الأئمة الكبار أمثال الشيخ محمد عبده والشيخ محمود شلتوت، وقد أيد عدد كبير من الوزراء اقتراح الدكتور الجمل بضم هذه الوثيقة إلى وثائق مجلس الوزراء، بوصفها من الوثائق المهمة جدًا في تاريخ الحياة الفكرية والسياسية والاجتماعية في مصر. ينظر: جريد الأهرام، العدد ٤٥٥٣٢، بتاريخ ٥ من رمضان ١٤٣٢ هـ/٥ أغسطس ٢٠١١م.

فضيلته تشكيل لجنة إدارية لهيكلة الإدارات التابعة لمؤسسات الأزهر الشريف بما يتفق ومتطلبات المستقبل المنظور، وإعادة "هيئة كبار العلماء"، وتحديد المؤهلات الشخصية والعلمية الصارمة لعضوية هذه الهيئة الموقرة، كما قرر تشكيل لجنة علمية أكاديمية من المختصين من داخل الأزهر وخارجه للنظر فى المناهج الأزهرية فى جميع مراحله التعليمية، وبما يحقق التضلع من علوم التراث والانفتاح على علوم العصر التقنية والإنسانية والثقافية(١).

وفي ١١ من جمادى الأولى ١٤٣٢هـ/ ١١ أبريل ٢٠١١م أصدر فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف قرارًا بتشكيل لجنة قانونية تحت رئاسة الخبير والفقيه القانوني والدستوري المستشار طارق عبد الفتاح سليم البشري النائب الأول لرئيس مجلس الدولة الأسبق، وعضوية ستة من أساتذة الشريعة والقانون بجامعة الأزهر والجامعات المصرية؛ لإعداد مشروع قانون جديد لإعادة تنظيم الأزهر والجهات التي يشملها من أجل إصلاح وتطوير الأزهر الشريف بما يحقق رسالته السامية (٢)، ونظرًا لمرور أربعة أشهر دون استكمال اللجنة المذكورة أعمالها وانعقادها مرة واحدة فقط أصدر فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر قرارًا بتشكيل لجنة أخرى تحت رئاسته وبعضوية عشرة من أساتذة الشريعة والقانون وقيادات جامعة الأزهر والمستشار القانوني لشيخ الأزهر(٣)، وما إن بدأت اللجنة المذكورة أعمالها حتى قرر فضيلة الإمام الأكبر تشكيل لجنة قانونية أخرى دون أن يكون رئيسًا لها أو عضوًا فيها؛ ضمانًا للنزاهة والشفافية، فتم تشكيل لجنة قانونية ودستورية

(١) موقع جريدة اليوم السابع، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١١م. تم الاطلاع بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨م الساعة ٣ م http://www.youm7.com/371402

(٢) الأزهر الشريف، وثائق مكتب الإمام الأكبر شيخ الأزهر، قرار شيخ الأزهر رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١١م، صادر بتاريخ ١١ من جمادى الأولى ١٤٣٢هـ/ ١١ أبريل ٢٠١١م.

(٣) الأزهر الشريف، وثائق مكتب الإمام الأكبر شيخ الأزهر، قرار شيخ الأزهر رقم (٢٨٥) لسنة ٢٠١١م، صادر بتاريخ ١١ من رمضان ١٤٣٢هـ/ ١١ أغسطس ٢٠١١م.

أخرى من قامات وخبراء وفقهاء القانون والدستور والشريعة الإسلامية تحت رئاسة السيد المستشار عادل فرغلي[١] وعضوية عدد من الخبراء الدستوريين والقانونيين، بالإضافة إلى السيد المستشار محمد عبد السلام الذي تم اختياره ليكون المستشار القانوني والتشريعي لشيخ الأزهر بدلًا من المستشار السابق، وذلك لاستكمال العمل في تعديل قانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م والمعروف بقانون تطوير الأزهر، وقد أكد الشيخ الطيب على اللجنة بضرورة أن تكفل التعديلات الجديدة تحقيق الاستقلال المالي والإداري للأزهر الشريف، وإعادة تشكيل هيئة كبار العلماء وإحياء دورها ونشاطها، وانتخاب شيخ الأزهر من بين أعضائها[٢].

وأتمت اللجنة المذكورة عملها، ووضعت مشروعًا مكتملًا لتعديل بعض مواد القانون المذكور، وقدمته لشيخ الأزهر للدراسة وإبداء الملاحظات، ثم قام فضيلتُه بإحالته في صورته النهائية إلى رئاسة مجلس الوزراء في مطلع شهر صفر ١٤٣٣هـ/ يناير ٢٠١٢م للتصديق عليه، وقد وافق مجلس الوزراء على مشروع القانون ثم إحالة الأمر إلى المجلس الأعلى للقوات المسلحة (المجلس العسكري) ـ الذي كان يتولى حكم البلاد إبان تلك الفترة ريثما يتم انتخاب رئيس للبلاد ـ لإصدار قانون به[٣].

ثانيًا: إصدار القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢م بإعادة إنشاء الهيئة:

وفي يوم الخميس الموافق ٢٥ صفر ١٤٣٣هـ/ ١٩ يناير ٢٠١٢م أصدر المجلس الأعلى للقوات المسلحة مرسومًا بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢م

---

(١) نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس قسم التشريع ورئيس محكمة القضاء الإداري الأسبق.

(٢) نقلًا عن السيد المستشار محمد عبد السلام المستشار القانوني والتشريعي لشيخ الأزهر الشريف عضو اللجنة المذكورة.

(٣) المصدر السابق؛ جريدة الأهرام (الإلكترونية)، بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٢م. تم الاطلاع في ١١ يناير ٢٠١٨م الساعة ٤م
https://gate.ahram.org.eg/News/166452.aspx

بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، وفيما يختص بإعادة إنشاء هيئة كبار العلماء جاء في المادة (٣٢ مكررًا) من القانون المذكور:

" تنشأ بالأزهر هيئة تسمى هيئة كبار العلماء، يرأسها شيخ الأزهر، وتتألف من عدد لا يزيد على أربعين عضوًا من كبار علماء الأزهر من جميع المذاهب الفقهية الأربعة، وتجتمع الهيئة مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر أو كلما دعت الضرورة بناءً على دعوة شيخ الأزهر أو نصف عدد أعضائها، ويكون اجتماعها صحيحًا إذا حضرته الأغلبية المطلقة لأعضائها، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، ويرأسها أكبر الأعضاء سنًا في حالة غياب الرئيس.

ويكون للهيئة أمين عام يصدر بتعيينه أو ندبه قرار من شيخ الأزهر ويكون تعيينه أو ندبه لمدة سنتين قابلة للتجديد، و يتولى تصريف الشؤون المالية والإدارية للهيئة، ويكون مسئولًا عن إعداد جدول أعمالها ومتابعة تنفيذ ما تُصدره من قرارات، وتحدد اختصاصات الأمين العام بقرار يصدر من شيخ الأزهر "[١].

وفي المادة الخامسة من القانون المذكور تم النص على أنه "عند خلو منصب شيخ الأزهر يختار من يشغله بطريق الانتخاب من بين أعضاء هيئة كبار العلماء بالأزهر المرشحين لشغل المنصب"، أي أنه يشترط فيمن يتولى مشيخة الأزهر أن يكون عضوًا في هيئة كبار العلماء، عن طريق ترشيح أعضاء الهيئة ثلاثة من بينهم لتولي هذا المنصب، ثم تقوم بانتخاب أحدهم، ويكون جميع ذلك عن طريق الاقتراع السري داخل جلسة سرية واحدة

(١) المجلس الأعلى للقوات المسلحة، مرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢م بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، الصادر بتاريخ ٢٥ صفر ١٤٣٣هـ/ ١٩ يناير ٢٠١٢م، المواد: (٥، ٨، ٣٢ مكرر)؛ الجريدة الرسمية، العدد الصادر بتاريخ ٢٦ صفر ١٤٣٣هـ/ ٢٠ يناير ٢٠١١م.

وبحضور ثلثي أعضاء الهيئة على الأقل، كما تم النص في المادة (٨) على أن تكون هيئة كبار العلماء ضمن الهيئات الخمس الرئيسة التي يتكون منها الأزهر [١].

وعن الشروط التي يجب توافرها فيمن يتم اختياره عضوًا بهيئة كبار العلماء فقد نصت المادة (٣٢ مكرر "ب") عليها، وهي:

- ألا يقل سنه عن خمسة وخمسين عامًا.
- أن يكون معروفًا بالتقوى والورع في ماضيه وحاضره.
- أن يكون قد تدرج في تعليمه في المعاهد الأزهرية وكليات جامعة الأزهر.
- أن يكون حائزًا لشهادة (الدكتوراه) وبلغ درجة الأستاذية في العلوم الشرعية أو اللغوية.
- أن يكون له بحوث ومؤلفات رصينة في تخصصه تم نشرها.
- أن يقدم بحثين مبتكرين في تخصصه، تجيزهما لجنة متخصصة تشكل لهذا الغرض من بين أعضاء هيئة كبار العلماء بقرار من شيخ الأزهر.
- ألَّا يكون قد وقعت عليه عقوبة جنائية في جناية أو في جريمة مخلة بالشرف أو النزاهة أو عقوبة تأديبية، أو أحيل إلى المحاكمة الجنائية أو التأديبية.
- أن يكون ملتزمًا بمنهج الأزهر علمًا وسلوكًا، وهو منهج أهل السنة والجماعة الذي تلقته الأمة بالقبول في أصول الدين وفي فروع الفقه بمذاهبه الأربعة[٢].

كما نصت المادة المذكورة على أنه لشيخ الأزهر– عند أول تشكيل لهيئة كبار العلماء – اختيار أعضائها من العلماء ذوي الكفاءات العلمية

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) المصدر السابق، المادة (٣٢ مكرر" ب").

المتميزة بمراعاة الشروط السابقة مع إمكان التجاوز عن شرط منها، ويصدر بتعيين أعضاء هيئة كبار العلماء قرارٌ من رئيس الجمهورية، بناءً على عرض شيخ الأزهر[١].

أما عن مهام الهيئة واختصاصاتها التي نص القانون عليها فكانت: انتخاب شيخ الأزهر عند خلو منصبه، وترشيح مفتي الجمهورية، والبت في المسائل الدينية والقوانين، والقضايا الاجتماعية ذات الطابع الأخلاقي التي تواجه العالم والمجتمع المصري على أساس شرعي، والبت في النوازل والمسائل المستجدة التي سبق دراستها ولكن لا ترجيح فيها لرأي معين، ودراسة التطورات المهمة في مناهج الدراسة الأزهرية الجامعية أو ما دونها، التي تحيلها الجامعة أو مجمع البحوث أو المجلس الأعلى أو شيخ الأزهر إلى الهيئة، والدعوة لمؤتمر سنوي يجمع أعضاء الهيئة وأعضاء مجمع البحوث الإسلامية، تعد له الأمانة العامة للهيئتين، وذلك لدراسة الأمور ذات الاهتمام المشترك، إصدار مجلات أو نشرات أو كتب تحوي قرارات الهيئة وأعمالها وبحوث أعضائها، ويجوز لهيئة كبار العلماء أن تستعين باللجان المتخصصة بمجمع البحوث الإسلامية ومن تراه من الخبراء لآداء مهامها دون أن يكون له صوت معدود في مداولاتها[٢].

كما شمل القانون أحكامًا عامة خاصة بضوابط الانتخاب والتعيين في عضوية الهيئة،وقواعد إسقاط العضوية؛ ففيما يختص بضوابط الانتخاب والتعيين في عضوية الهيئة فإنه إذا خلا مقعد عضو هيئة كبار العلماء لأي

---

(١) المصدر نفسه، تجدر الإشارة إنه رغم أن القانون قد أعطى لشيخ الأزهر الحق في اختيار أعضاء الهيئة عند أول تشكيل لها والتجاوز عن أحد الشروط المذكورة في العضوية، إلّا إنه قرر تشكيل لجنة لذلك؛ ضمانًا للنزاهة والحيادية، كما تم اختيار العدد الذي يصح به انعقاد جلسات الهيئة فقط؛ ريثما يتم وضع اللائحة الداخلية ووضع شروط أكثر دقة للعضوية كما سيأتي بيانه في الصفحات التالية من تلك الدراسة.

(٢) المصدر السابق، المادة (٣٢ مكرر" أ ").

سبب من الأسباب تنتخب الهيئة عن طريق الاقتراع السري المباشر عضوًا آخر خلال ثلاثة أشهر من تاريخ إعلان خلو المقعد، وذلك من بين المستوفين شروط العضوية، بشرط أن يُرشح المتقدمَ اثنانُ من أعضاء الهيئة، ولا تكون جلسة الانتخاب صحيحة إلا بحضور ثلثي عدد الأعضاء، ويصبح المرشح عضوًا إذا حصل على أعلى الأصوات للأعضاء الحاضرين، ويصدر بتعيينه قرارٌ من رئيس الجمهورية، بناءً على عرض شيخ الأزهر(١).

أما عن الحالات التي يتم فيها إسقاط العضوية عن هيئة كبار العلماء فهي: صدور حكم في جناية أو في جنحة ماسّة بالشرف أو النزاهة ضد عضو الهيئة، أو إذا صدر عن العضو عمل أو قول لايتلائم مع صفته كعضو بالهيئة، كالطعن في الإسلام، أو إنكار ما عُلم من الدين بالضرورة، أو نال من قدره كعالم مسلم، أو إذا تخلف عن حضور ثلاث جلسات متتابعة بغير عذر تقبله الهيئة(٢).

ويكون إسقاط العضوية بقرار تصدره الهيئة بالأغلبية المطلقة لأعضائها الحاضرين، في جلسة يحضرها ثلثا عدد الأعضاء على الأقل، بعد سماع أقوال العضو وتحقيق دفاعه، بمعرفة لجنة تشكلها الهيئة لهذا الغرض(٣).

ثالثاً: تشكيل لجنة لاختيار أعضاء التشكيل الأول للهيئة:

قام فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر بتقديم الشكر والتقدير إلى أعضاء اللجنة القانونية والتشريعية التي قامت بتعديل القانون رقم

---

(١) المصدر السابق، المادتان (٣٢ مكرر" ج "، ٣٢ مكرر" د ").

(٢) المصدر نفسه، وعملًا بتلك المادة تم إسقاط عضوية الهيئة عن أحد أعضاء تشكيلها الأول كما سيأتي بيانه في الصفحات التالية من تلك الدراسة.

(٣) المصدر نفسه، ويلاحظ تقييد الأغلبية بعدد الحضور دون العدد الإجمالي من أعضاء الهيئة، ويرى الباحث أن السبب في ذلك قد يرجع لطبيعة هذا القرار المهم وضرورة اتخاذ قرار فيه دون تأجيل.

١٠٣ لسنة ١٩٦١م الخاص بتنظيم الأزهر وهيئاته، والذي صدر به القانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢م المذكور؛ لما قدموه وما بذلوه من جهد قانوني وتشريعي حتى خرج تعديل القانون على تلك الصورة(١)، ثم شرع فضيلتُه في تشكيل هيئة كبار العلماء عقب صدور القانون المذكور.

ورغم أن القانون قد منح شيخ الأزهر حق اختيار أعضاء هيئة كبار العلماء عند أول تشكيل لها على أن يصدُر قرار بتعيينهم من رئيس الجمهورية، إلَّا إن فضيلة الشيخ الطيب شيخ الأزهر قرر في الجلسة الطارئة لمجمع البحوث الإسلامية التي عقدت تحت رئاسته يوم الأربعاء ٨ من ربيع الأول ١٤٣٣هـ/ أول فبراير ٢٠١٢م تشكيل لجنة تتسم بالحياد والنزاهة لاختيار أعضاء الهيئة من كبار علماء الأزهر دون أن يكون رئيسًا لها أو عضوًا فيها، وتم تشكيل اللجنة المنوط بها الاختيار من خمسة من أعضاء المجمع وهم: فضيلة الشيخ محمد الراوي، الأستاذ الدكتور/ نصر فريد واصل، الأستاذ الدكتور/ محمد الأحمدي أبو النور، الأستاذ الدكتور/ محمد المختار المهدي، الأستاذ الدكتور/ حسن الشافعي رئيس المكتب الفني لشيخ الأزهر ـ حينئذ ـ والذي اختير مقررًا للجنة المذكورة(٢)، وقد اجتمعت اللجنة ووضعت عددًا من الشروط والمعايير التي كان من أهمها أن كل من هو عضو بمجمع البحوث الإسلامية يكون مرشحًا لعضوية الهيئة، وذلك وفقًا للشروط التي نص عليها القانون، وقد انتهت اللجنة المذكورة من إعداد قائمة شملت عددًا من

(١) ومن ذلك: الخطاب المُرسل من فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف إلى السيد المستشار عادل فرغلي نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس قسم التشريع ورئيس محاكم القضاء الإداري الأسبق، لشكره على ما قدم من جهد قانوني وتشريعي من خلال العمل في رئاسة لجنة تعديل القانون، ينظر: مكتب شيخ الأزهر الشريف، خطاب صادر بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ/ ٢ أبريل ٢٠١٢م.

(٢) موقع جريدة اليوم السابع، بتاريخ أول فبراير ٢٠١٢م. تم الاطلاع بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٨م الساعة ٣ م

http://www.youm7.com/592079

العلماء وفقًا للشروط والمعايير التي وضعتها اللجنة مع الاطلاع على السِيَر الذاتية والمؤلفات العلمية، وممن تتوافر فيهم معظم الشروط المنصوص عليها في القانون لتتشكل منهم الهيئة، ثم عرضها على فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر للدراسة والاعتماد تمهيدًا لإصدار قرار بها(١).

وإزاء ما أعلنه البعض من تخوفات أو انتقادات من قيام شيخ الأزهر بإجراء تعديلات على قانون الأزهر عقد فضيلتُه مؤتمرًا علنيًا لإزالة تلك المخاوف والرد على تلك الانتقادات وتوضيح الدواعي والأسباب والغرض من تعديل القانون والأهداف المرجوة منه، معلنًا "أننا كأزهريين طالما تمنينا وتطلعنا إلى اليوم الذى تتحرر فيه مؤسسة الأزهر الشريف، وتصبح مؤهلة لأن تَنتخب شيخها من بين كبار علمائها، بعد أن تستعيد هيئة كبار العلماء ذات الرصيد التاريخى الغنى، علميًا وفكريًا ووطنيًا؛ ليعود الأزهر الشريف إلى سابق عهده، منارة إسلامية للعالم كله، ومرجعية عليا للعالم الإسلامى، ورمزًا للكرامة الوطنية، وبيتًا للعائلة المصرية"، مؤكدًا: "كنا نتطلع إلى هذا اليوم الذى يستقل فيه الأزهر بشئونه، يديره علماؤه، وينهض به أبناؤه، ويصبح ركنًا ركينًا للمجتمع المصرى، وجزءًا عزيزًا من الدولة الوطنية للسلطة التنفيذية، يُدّعم ويخدم وينصح، ولا يلقَّن ولا يؤمَر فيخضع ويُطيع، ولعل الذين يديرون الجدل اليوم حول تعديل بعض المواد فى "قانون الأزهر" كانوا من أكثرنا تطلعًا لهذه الأهداف، ومن أعلانا صوتاً وجدلاً حول هذه الأهداف"(٢).

وتعقيبًا على بعض الانتقادات التى وجهت لتعديلات القانون (١٠٣ لسنة ١٩٦١م) قال شيخ الأزهر فى بيانه: "إننى منذ تحملت المسئولية أسعى بكل صدق وإخلاص لتحقيق الهدفين الكبيرين، وهما استقلال الأزهر وانتخاب

(١) مقابلات شخصية لفضيلة أ.د/ حسن الشافعي بتاريخ ١٧، ١٧ يناير ٢٠١٨م.

(٢) موقع جريدة اليوم السابع ، بتاريخ أول فبراير ٢٠١٢م. تم الاطلاع بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٨م الساعة ٣ م

http://www.youm7.com/592002

شيخه، مع عودة هيئة كبار العلماء"، كما أكد فضيلتُه في بيانه على أنه كان قد أعلن منذ أكثر من عام عن ضرورة وجوب انتخاب شيخ الأزهر، والعمل على استعادة المناهج الأصيلة بالتدريج، ثم الإفادة بعد ثورة الخامس والعشرين من مناخ الحرية العام، فتم العمل على تحقيق التطلعات والآمال التى طال عليها الأمد، وأصبحت الآن إجماعًا وطنيًا، ومطلبًا شعبيًا ملحًا، فتم إعداد القانون، وتقديمه للمسؤولين للنظر فيه لإصداره، وأن فضيلتُه قد حرص على "أن ينص فيه على أن تنتهى خدمة شيخ الأزهر ببلوغه سن السبعين، ولكن من قاموا بالمراجعة الأخيرة من الجهات الرسمية غيروا ذلك وأبقوا التعديل على ما جرى به العرف والتقليد، رغم أنى ما زلت مقتنعًا برأيي الأول"(١).

وعن التعديلات التي أجريت على مواد القانون وتفصيلاتها أعلن فضيلتُه أن ما صدر ليس إلا تعديلاً لبعض مواد قليلة جدًا من قانون تطوير الأزهر، وهو قانون ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، لا يتعدى مادتين اثنتين: الأولى لاستقلال الأزهر، والأخرى لقيام هيئة كبار العلماء واختصاصاتها، أما اللوائح التنفيذية، والإجراءات والأنظمة التفصيلية، فسوف يضعها الأزهريون بأنفسهم، بكل شفافية وموضوعية وديمقراطية، ودون إملاء عُلوي أو تدخل سلطوي، وستشكل هيئة كبار العلماء من كل مَن تتوافر فيه شروط عضويتها، لا بقرار منفرد، بل عن طريق لجنة علمية محايدة من أكبر المتخصصين المشهود لهم بالعلم والأمانة(٢).

وفي ختام كلمته قال شيخ الأزهر: "... ويعلم الله أن شيخ الأزهر الحالى ليس بحاجة لأن ينتقى قومًا من أجل أن يختاروه فيما بعد، فليس هذا من أخلاقه ولا من تربيته، وهو بفضل الله فى غني عن مناصب الدنيا بأسرها وعن منافعها، ثم إن القوانين لا تطبق بأثر رجعى، كما هو معلوم، فلماذا يتحسب شيخ الأزهر لمنصب زائل إن عاجلًا أو آجلًا.. لقد أردت أن أفضى إليكم بمكنون نفسى، وأن أصارحكم بحقيقة الأمر فى عملنا فى هذا التعديل

(١) المرجع نفسه.

(٢) المرجع نفسه.

المحدود، الذى طالبتم أنتم به أمدًا طويلاً، فلمّا أذن الله بصدوره أساء البعض الظنون فيما كان وما سيكون، ولن يكون – بمشيئة الله تعالى– إلا الخير وإلا ما فيه مصلحة الأزهر الشريف"[١].

وفي شهر رجب ١٤٣٣هـ/ يونية ٢٠١٢م قام فضيلته بإرسال قائمة نهائية شملت ٢٦ عضوًا إلى رئاسة مجلس الوزراء ، تمهيدًا لإصدار قرار من رئيس الجمهورية بها، وقد وافق المجلس على التشكيل المذكور في جلسته التي عقدت في ٣ شعبان ١٤٣٣هـ/ ٢٣ يونية ٢٠١٢م[٢].

وفي٢٧ شعبان ١٤٣٣هـ/ ١٧ يوليو ٢٠١٢ أصدر رئيس الجمهورية قراره رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢م بتشكيل (هيئة كبار العلماء) بالأزهر الشريف من ٢٧ عالمًا من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية مكونة من فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف رئيسًا وست وعشرين عضوًا[٣]، ويمكن عرض التشكيل الأول للهيئة على النحو الآتي:

فبالإضافة إلى فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر ورئيس الهيئة، فقد وقع الاختيار على سبعة علماء في تخصص العقيدة والفلسفة الإسلامية وهم: أ.د/ مصطفى عبد الجواد عمران[٤]، أ.د/ بركات عبد الفتاح دويدار[٥]، أ.د/ حسن محمود عبد اللطيف الشافعي[٦]، أ.د/ عبد الفتاح

(١) المرجع نفسه.

(٢) موقع جريدة اليوم السابع، بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٢م. تم الاطلاع بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٨م الساعة ٥ م

http://www.youm7.com/735380

(٣) الجريدة الرسمية، العدد رقم ٢٩ تابع (أ)،الصادر بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٢م، قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢م بتشكيل (هيئة كبار العلماء) بالأزهر الشريف.

(٤) أستاذ بقسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين، وقد تُوفي رحمه الله.

(٥) أستاذ بقسم العقيدة والفلسفة بكلية أصول الدين، وقد تُوفي رحمه الله.

(٦) أستاذ بقسم العقيدة والفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم بالقاهرة، ورئيس مجمع اللغة العربية السابق.

عبد الله بركة[١]، أ.د/ محمود حمدي محمد زقزوق[٢]، أ.د/ عبد المعطي محمد بيومي[٣]، أ.د/ محمد عبد الفضيل محمد عبد العزيز القوصي[٤].

كما شملت القائمة ستة أعضاء في تخصص علم الفقه وأصوله وهم: أ.د/ عبد الرحمن عبد النبي العدوي[٥]، أ.د/ عبد الفتاح حسيني الشيخ[٦]، أ.د/ محمد رأفت عثمان[٧]، أ.د/ أحمد طه ريان[٨]، أ.د/ علي جمعة محمد[٩]،أ.د / نصر فريد واصل[١٠].

كما شملت القائمة أربعة أعضاء في كلٍ من تخصصي علوم الحديث الشريف وعلوم اللغة العربية، أما في تخصص علوم الحديث الشريف فهم: أ.د/ محمد الأحمدي أبو النور[١١]، أ.د/ إسماعيل عبد الخالق الدفتار[١٢]، أ.د/ أحمد عمر هاشم[١٣]، أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم[١٤]، أما في تخصص

(١) أستاذ العقيدة والفلسفة والأمين العام الأسبق لمجمع البحوث الإسلامية، وقد تُوفي رحمه الله.

(٢) أستاذ العقيدة والفلسفة ووزير الأوقاف الأسبق ، وقد تُوفي رحمه الله.

(٣) أستاذ العقيدة والفلسفة بجامعة الأزهر، وقد تُوفي رحمه الله.

(٤) أستاذ العقيدة والفلسفة ووزير الأوقاف الأسبق، وقد تُوفي رحمه الله.

(٥) أستاذ الفقه المقارن بكلية الدعوة الإسلامية بجامعة الأزهر، وقد تُوفي رحمه الله.

(٦) أستاذ أصول الفقه ورئيس جامعة الأزهر الأسبق، وقد تُوفي رحمه الله.

(٧) أستاذ الفقه المقارن، وعميد كلية الشريعة والقانون الأسبق، وقد تُوفي رحمه الله.

(٨) أستاذ الفقه بكلية الشريعة والقانون شيخ المذهب المالكي، وقد تُوفي رحمه الله.

(٩) أستاذ أصول الفقه بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، والمفتي السابق لجمهورية مصر العربية.

(١٠) أستاذ الفقه بكلية الشريعة والقانون، ومفتي جمهورية مصر العربية الأسبق.

(١١) أستاذ الحديث ووزير الأوقاف الأسبق، وقد تُوفي رحمه الله.

(١٢) أستاذ الحديث بجامعة الأزهر، وقد تُوفي رحمه الله.

(١٣) أستاذ الحديث ورئيس جامعة الأزهر الأسبق.

(١٤) أستاذ الحديث بكلية أصول الدين بالقاهرة.

علوم اللغة العربية فهم: أ.د/ محمد محمد أبو موسى[١]، أ.د/ طه مصطفى أبو كريشة[٢]، أ.د/ محمد المختار محمد المهدي[٣]، أ.د/ عبد الله الحسيني أحمد هلال[٤]، كما شملت القائمة ثلاثة أعضاء في تخصص علم التفسير وهم: أ.د/ محمد محمد عبد الرحمن الراوي[٥]، أ.د/ القصبي محمود زلط[٦]، أ.د/ محمود مهنى محمود إسماعيل[٧]، كما شملت أ.د/ محمد عمارة مصطفى عمارة[٨]، أ.د/ يوسف عبد الله القرضاوي، عضو مجمع البحوث الإسلامية (وقد انتهت عضويته من الهيئة فيما بعد؛ لمخالفته مبادئها والإخلال بشروط البقاء في عضويتها)[٩].

---

(١) الأستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة.

(٢) الأستاذ بكلية اللغة العربية بجامعة الأزهر بالقاهرة، وقد توفي رحمه الله.

(٣) أستاذ اللغة العربية بكلية الدراسات الإسلامية والعربية، الرئيس العام للجمعية الشرعية للعاملين بالكتاب والسنة – حينئذ– ، وقد تُوفي رحمه الله.

(٤) أستاذ اللغة العربية ورئيس جامعة الأزهر ووزير الأوقاف الأسبق، وقد توفي رحمه الله.

(٥) أستاذ التفسير بجامعة الأزهر، وقد توفي رحمه الله.

(٦) أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين، ونائب رئيس جامعة الأزهر الأسبق للوجه القبلي، وقد توفي رحمه الله.

(٧) أستاذ التفسير وعلوم القرآن بكلية أصول الدين والدعوة بأسيوط، ونائب رئيس جامعة الأزهر الأسبق للوجه القبلي.

(٨) أستاذ الفلسفة الإسلامية بكلية دار العلوم وعضو مجمع البحوث الإسلامية، وقد توفي رحمه الله.

(٩) نتيجة لإعلانه تبني آراء وتوجهات سياسية، مما يتعارض مع مبدأ هيئة كبار العلماء الذي يحرص على استقلالها وصون هيبتها، وعدم توظيفِها سياسيًّا؛ وطبقًا لما نص عليه الدستور والقانون من أنها هيئة مستقلة، لذا قررت الهيئة في جلستها التي عقدت بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٣م إنهاء عضويته بها من تاريخه للأسباب المذكورة، ينظر: الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٧) لسنة ٢٠١٣م، المنعقد بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٣م؛ مقابلة شخصية مع أ.د/ عباس شومان وكيل الأزهر وأمين عام هيئة كبار العلماء الأسبق، بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٨م.

وبالنظر في التشكيل النهائي المعتمد نجد أنه قد شمل أعضاءً يمثلون المذاهب الفقهية الأربعة، وممن لهم باع كبير في العلوم الشرعية والعربية، في تخصصات العقيدة والفلسفة، والفقه وأصوله، وعلوم الحديث الشريف، وعلوم التفسير، وعلوم اللغة العربية، ومن بينهم من تولى وزارة الأوقاف ورئاسة جامعة الأزهر وإفتاء الديار المصرية، كما يلاحظ أن فضيلة الإمام الأكبر قد اكتفى باختيار العدد اللازم للنصاب القانوني دون اختيار العدد الإجمالي ليتم انتخابهم وفق الشروط والضوابط المنصوص عليها في قانون الهيئة الجديد، كما أن هذا التنوع يدل على رغبة المؤسسة الأزهرية في التعدد والتنوع لمزيد من خدمة القضايا الوطنية والعربية والإسلامية، وقد حققت تلك الاختيارات أهدافها كما سوف يظهر من المباحث الآتية.

رابعاً: انعقاد الهيئة

شهد صباح يوم الأربعاء ١٨ من شوال عام ١٤٣٣هـ الموافق الخامس من سبتمبر عام ٢٠١٢م انعقاد أول اجتماع لهيئة كبار علماء الأزهر الشريف في إطارها القانوني وتشكيلها الجديد في ضوء تعديل قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، تم خلاله عرض المرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢م بشأن تعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م خاص إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها لاستعراض اختصاصات الهيئة بصورة مفصلة، ومناقشة الطلبات المقدمة من بعض السادة العلماء للانضمام إلى هيئة كبار العلماء في ضوء الشروط القانونية والتظلمات المقدمة من بعض أعضاء مجمع البحوث الإسلامية بشأن عدم اختيارهم لعضوية الهيئة على الرغم من توافر جميع الشروط الواردة بالقانون عليهم، فتقرر إرجاء النظر في الأمر من شتى

جوانبه لحين إعداد اللائحة الداخلية للهيئة وتحديد طريقة ضم أعضاء جدد لهيئة كبار العلماء[١].

ثم استعرضت الهيئة النظر في المادة الثانية من دستور جمهورية مصر العربية المقترح وتحديد مدى إمكانية تصدي الهيئة بتفسير مبادئ الشريعة الإسلامية المقترحة بهذه المادة إيضاحها للرأي العام، فتقرر تشكيل لجنة من كلٍ من: أ.د/ حسن الشافعي، أ.د/ محمد عمارة، أ.د/ على جمعة، أ.د/ نصر فريد واصل، أ.د/ أحمد معبد، المستشار / محمد عبد السلام؛ لإعداد مشروع بيان يصدر عن الهيئة في اجتماعها الأول يتناول رأي الهيئة فيما تم طرحه من أمور تتعلق بالنصوص المقترح عرضها على اللجنة التأسيسية للدستور والخاص بالأزهر واستقلاله في الدستور الجديد، وبعد أن أعدت اللجنة مشروع البيان وافقت الهيئة على صيغته النهائية ثم أصدرت بيانًا حول اجتماعها الأول أوضحت فيه أنه بعد مناقشة طويلة متعمقة تناولت ما حدده القانون بشأن تشكيل الهيئة ومهامها القانونية، وحول مبدأ الاستقلال التام للأزهر حتى يؤدي دوره بكفاءة تامة في المجالات الثلاثة التي عرف بها، ونهض بأعبائها منذ أكثر من ألف عام؛ وهي مجال الوطنية المصرية، ومجال الأمة العربية والإسلامية، ثم مجال الدعوة العالمية الإنسانية، وأن الأزهر بدأ ينطق ـ بحمد الله ـ منذ ما يقرب من عامين في هذه الدوائر والمجالات الثلاثة بفاعلية عالية، كما عهدت الأمة من أئمته وشيوخه طوال هذه القرون[٢].

واستعرض البيان ما تم مناقشته في تلك الجلسة من موضوعات مثل توزيع وتنسيق العمل بين الهيئة الموقرة ومجمع البحوث الإسلامية، وطرق استكمال العضوية وسير العمل فيهما، ثم ما ينصح به الأزهر بشأن المادة الثانية في الدستور الجديد المقترح، والمادتين المستحدثتين برقمي (٤،٣) في

(١) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (١) لسنة ٢٠١٢م، المنعقد بتاريخ ١٨ شوال ١٤٣٣هـ/ ٥ سبتمبر ٢٠١٢م.

(٢) نفسه.

هذا الدستور، بشأن استقلال الأزهر الشريف باعتباره أحد المقومات السياسية للمجتمع والدولة المصرية.

كما أكد البيان على تأييد هيئة كبار العلماء بقاء المادة الثانية في الدستور المقترح كما هي في دستور ١٩٧١م دون زيادة أو نقص، إضافة إلى المادة المستحدثة الخاصة بتقرير استقلال الأزهر الشريف وأن "رأي هيئة كبار العلماء هو الفيصل عند الاختلاف في كل ما يتعلق بالشريعة الإسلامية"، كما أكد البيان على أن الهيئة قد استظهرت أن مبادئ الشريعة الإسلامية تشمل أدلتها الكلية، وقواعدها الفقهية والأصولية المعتبرة في مذاهب أهل السنة والجماعة، وكذا المادة التي تقرر أن للمصريين المسيحيين واليهود التحاكم إلى مبادئ شرائعهم فيما يتعلق بأحوالهم الشخصية، وشعائرهم الدينية، واختيار قياداتهم الروحية، وأن الهيئة الموقرة ستواصل المهام الموكلة إليها فيما يتعلق بخدمة الأزهر والأمة الإسلامية والإنسانية كافة.

واختتمت الهيئة بيانها بإعلان الثقة التامة من جميع أعضائها في فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخًا للأزهر الشريف ورئيسًا لهيئة كبار العلماء، واختيار المستشار/ محمد محمود عبد السلام مستشارًا تشريعيًا وقانونيًا للهيئة بإجماع الآراء، وانتهى الاجتماع بتحديد عدد من الأعمال التي تقرر إنجازها وعرضها على الهيئة للدراسة والمناقشة، ومنها تكليف المستشار/ محمد عبد السلام بإعداد مشروع اللائحة الداخلية للعمل بهيئة كبار العلماء[١].

خامساً: الوضع الدستوري للهيئة:

إنه وفي سابقة هي الأولى من نوعها التي يتم النص فيها في دساتير مصر على استقلال الأزهر واستقلال شيخه، وانتخابه من بين أعضاء هيئة كبار العلماء، والرجوع إلى هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف فيما يختص بالشؤون المتعلقة بالشريعة الإسلامية، وتلك هي نصوص المادة الرابعة في

(١) نفسه.

دستور مصر الصادر في شهر صفر ١٤٣٤هـ/ ديسمبر ٢٠١٢م التي نصت على ذلك:

" الأزهر الشريف هيئة إسلامية مستقلة جامعة، يختص دون غيره بالقيام علي كافة شئونه، ويتولي نشر الدعوة الإسلامية وعلوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم، ويؤخذ رأي هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف في الشئون المتعلقة بالشريعة الإسلامية، وتكفل الدولة الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه، وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، يحدد القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء. وكل ذلك على النحو الذي ينظمه القانون"(١).

وبالنظر في تلك المادة الرابعة بالدستور فيما يخص هيئة كبار العلماء ودورها، يمكننا أن نستخلص منها مايأتي:

أولا: أن هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف هى المختصة دون غيرها بمراجعة القوانين والتشريعات، لـ (إبداء الرأي)، فيما إذا كانت هذه القوانين والتشريعات أو اللوائح مطابقة للشريعة الإسلامية، أم لا؟ إذ شرعية الهيئة صارت الآن مستمدة مباشرة من الدستور الذى كَرّمها بوضعية خاصة ومكانة أعلى من كل هيئات الأزهر الشريف.

ثانياً: أن شيخ الأزهر يُنتخب من بين أعضاء هذه الهيئة، وهو غير قابل للعزل.

ثالثاً: أن هذه الهيئة تعمل وتستظل فى عملها وإبداء رأيها فى القوانين ومدى توافقها مع الشريعة الإسلامية من عدمه، بالمواد أرقام ٢ التى تجعل (مبادئ الشريعة الإسلامية) هى المصدر الرئيس للتشريع، وتفسير هذه (المبادئ) المحدد فى المادة ٢١٩ بأنها: (تشمل أدلتها الكلية وقواعدها

(١) دستور جمهورية مصر العربية المعتمد بتاريخ ١٦محرم ١٤٣٤هـ/ ٣٠ نوفمبر٢٠١٢م، المادة رقم (٤).

الأصولية والفقهية ومصادرها المعتبرة فى مذاهب أهل السنة والجماعة)، وغير ذلك من مواد الدستور المرتبطة، وما يستجد من تعديلات منتظرة لقانون الأزهر.

وحينما أجريت التعديلات الدستورية على دستور عام ٢٠١٢م في أواخر عام ٢٠١٣م، والتي تمخض عنها الدستور المصري الصادر في ١٧ ربيع الأول ١٤٣٥هـ/ ١٨ يناير ٢٠١٤م، تم التأكيد على استقلال الأزهر وشيخه ومؤسساته، واختصاصه دون غيره بالنظر فيما يتعلق بالعلوم الدينية والشؤون الإسلامية، حيث نصت المادة السابعة منه على الآتي: "الأزهر الشريف هيئة إسلامية علمية مستقلة، يختص دون غيره بالقيام على كافة شئونه، وهو المرجع الأساسي في العلوم الدينية والشئون الإسلامية، ويتولى مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم، وتلتزم الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه، وشيخ الأزهر مستقل غير قابل للعزل، وينظم القانون طريقة اختياره من بين أعضاء هيئة كبار العلماء"(١).

ومن الجدير بالذكر أن السادة الأعضاء الذين مثلوا الأزهر في لجان وضع دستور عام ٢٠١٢م والتعديلات التي أُجريت عليه في نهاية عام ٢٠١٣م وعلى رأسهم المستشار محمد عبد السلام (المستشار القانوني والتشريعي لفضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف ولهيئة كبار العلماء حينئذ) كان لهم الفضل في إخراج المواد التي أكدت على هوية مصر الإسلامية، وكون مبادئ الشريعة الإسلامية مصدرًا رئيسًا للتشريع، واحتكام أتباع الديانات السماوية الأخرى لمبادئ شرائعهم في أحوالهم الشخصية، وحرية العقيدة وممارسة الشعائر الدينية لأتباع الأديان السماوية الثلاثة، واستقلال الأزهر، واستقلال شيخه وتحصينه من العزل، وأن يكون انتخابه من بين

(١) الجريدة الرسمية ، العدد ٣ مكرر (أ)، دستور جمهورية مصر العربية، الصادر بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٤٣٥هـ/ ١٨ يناير ٢٠١٤م.

أعضاء هيئة كبار العلماء، وأن يكون الأزهر هو المرجع الرئيس في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية، وتولي مسئولية الدعوة ونشر علوم الدين واللغة العربية في مصر والعالم، وإلزام الدولة بتوفير الاعتمادات المالية الكافية لتحقيق أغراضه، كسابقة هي الأولى من نوعها التي يتم النص فيها في دساتير مصر على ذلك(١).

وتأكيدًا من هيئة كبار العلماء على مبدأ استقلالها، والحفاظ على صون هيبتها، والحرص على عدم توظيفِها سياسيًّا، قررت الهيئة ـ بإجماع الآراء ـ في جلستها التي عقدت في ١٨ مارس ٢٠١٤م بأنه لا يجوز لأيٍّ من أعضاء هيئة كبار العلماء الانضمام لأيّ حزبٍ أو جبهةٍ تُمارس عملًا سياسيًّا، أو التحدُّث باعتباره عضوًا بهيئة كبار العلماء في أيّ مؤتمرٍ حزبيٍّ أو سياسيٍّ(٢).

سادساً: اللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء:

عَهِد فضيلةُ الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب في عام ١٤٣٤هـ/ ٢٠١٣م إلى المستشار محمد عبد السلام المستشار التشريعي والقانوني لهيئة كبار العلماء وقتئذ بإعداد مشروع اللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء، تمهيدًا لعرضها على الهيئة، فتم إعداد مشروع اللائحة وعرضه على الهيئة، فأقرتها ـ بعد إضافة بعد التعديلات ـ في جلستها التي عقدت في أول ربيع الآخر ١٤٣٤هـ الموافق ١١ فبراير ٢٠١٣م(٣)، واستمر العمل وفقًا للائحة المذكورة لما يقرب من عام، حيث رأت الهيئة إضافة بعض التعديلات إليها وعهدت بذلك إلى المستشار محمد عبد السلام المستشار التشريعي والقانوني للهيئة،

---

(١) للمزيد ينظر: مضابط لجنة المائة لوضع دستور عام ٢٠١٢م؛ ومضابط لجنة الخمسين لوضع دستور عام ٢٠١٤م.

(٢) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء ، محضر اجتماع رقم (٩) لسنة ٢٠١٤م، المنعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٤م.

(٣) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٣) لسنة ٢٠١٣م، المنعقد بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٣م.

لتصدر بصورتها النهائية في ١٣ رجب سنة ١٤٣٥ هـ/١٢ من مايو سنة ٢٠١٤م، وقد اشتملت على كل ما يختص بالهيئة من حيث: المهام والاختصاصات، وضوابط وشروط العضوية، ومكاتب الهيئة ومهامها، والأمانة العامة ومهامها، واختيار مفتي الجمهورية وما يتعلق بذلك من القواعد والضوابط والشروط ... وغير ذلك، فيما يمكن بيانه إجمالًا على النحو الآتي:

أولًا فيما يتعلق بالهيئة ورئاستها وجلساتها:

- هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف هي هيئة علمية عليا تمثل قمة الجهاز العلمي به، وتتألف من عدد لا يزيد عن أربعين عضوًا من كبار علماء الأزهر يمثلون مختلف المذاهب الفقهية الأربعة، وشيخ الأزهر هو رئيس الهيئة، والمتحدث باسمها، والمُقِرّ لجدول أعمالها، وفى حال غيابه أو خلو منصبه يتولى رئاسة جلسات الهيئة – بصفة مؤقتة – أكبرُ الأعضاء سنًا.
- تجتمع الهيئة – بمقر مشيخة الأزهر أو بالمقر الذى يحدده شيخ الأزهر – مرة على الأقل كل ثلاثة أشهر، أو بناء على طلب مقدم إلى شيخ الأزهر من نصف عدد الأعضاء على الأقل، أو كلما دعت الضرورة لذلك بدعوة من شيخ الأزهر، وينعقد اجتماعها بحضور أغلبية عدد الأعضاء، وتصدر قراراتها بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين.
- تباشر الهيئة الاختصاصات المنوطة بها وفقًا للدستور والقانون، وتختص بالنظر فى جميع المسائل التى تتعلق بشؤون أعضائها أو بنظام العمل فيها بما لا يخالف أحكام القانون، وإدارة جلسات الهيئة منوطة برئيسها، وله التعقيب على كلمات الأعضاء، ورفع ما يراه من عبارات من محضر الجلسة بموافقة الهيئة، وللهيئة أن تشكل لجانًا متخصصة " دائمة أو مؤقتة " من أعضائها لإنجاز أعمالها، ولهذه اللجان جميعها أن تستعين بالخبراء والمتخصصين من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية وأساتذة جامعة الأزهر وغيرهم بعد موافقة مجلس

الهيئة أو مكتبها، ودون أن يكون لغير أعضاء الهيئة صوت معدود فى مداولاتها وقراراتها، ولا تكون نتائج أعمال اللجان نهائية إلا بعد اعتمادها من الهيئة.

- يصدر بنظام الدروس العلمية لأعضاء هيئة كبار العلماء بالجامع الأزهر جدول من مكتب الهيئة يوزع على من يرغب من الأعضاء لتسجيل رغباتهم حسب التخصص والموعد بواقع درسين كل أسبوع على الأقل، ويعلن عنه داخل الجامع الأزهر بشكل دوري، ويكون للهيئة مكتب دائم بالجامع الأزهر ويعين له سكرتير يقوم على تنظيم شؤون الدروس العلمية.

ثانياً: فيما يتعلق بعضوية الهيئة:

- عند خلو مقعد هيئة كبار العلماء – لأى سبب من الأسباب – يكون شغل مقعد العضوية وفقًا للإجراءات التالية:

أ – يُعلِن شيخُ الأزهر أعضاء الهيئة بالمقعد الشاغر، ويطلب منهم ترشيح عدد مساو للمقاعد الشاغرة، وفى كل الأحوال يكون الترشح لعضوية الهيئة بتزكية اثنين من الأعضاء لكل مرشح، ولا يجوز لعضو هيئة كبار العلماء أن يُزكى أكثر من مرشح لكل مقعد من المقاعد الشاغرة فى المرة الواحدة، ويرفق بالتزكية بيان السيرة الذاتية للمرشح.

ب – تُشكل لجنة خماسية بعضوية الأمين العام والمستشار القانونى وثلاثة من أعضاء الهيئة تختارهم الهيئة؛ لفحص أوراق المرشحين، ومدى توافر الشروط القانونية للعضوية، واستبعاد من لم تتوافر فيه الشروط، ومخاطبة من توافرت لديه الشروط بتقديم البحثين المشترطين للعضوية، كما تتولى الإشراف على عملية الاقتراع، وفى حالة التظلم من الاستبعاد تعرض التظلمات على الهيئة للبت فيها خلال خمسة عشر يومًا من تاريخ تقديمها.

ج – تشكل لجنة علمية متخصصة من ثلاثة أعضاء من الهيئة لتقييم أبحاث المرشح للعضوية، على أن تعد اللجنة تقريرًا جماعيًا عن الأبحاث خلال

شهر من تسلمها من اللجنة الخماسية، ويصدر بتشكيل هذه اللجنة قرار من شيخ الأزهر، بناءً على اختيار الهيئة.

د – يحدد شيخ الأزهر موعد اجتماع الهيئة لإجراء عملية الاقتراع السري المباشر لانتخابات العضو الجديد، وتبدأ جلسة الاقتراع فى الموعد المحدد، ولا تكون جلسة الانتخابات صحيحة إلا بحضور ثلثي عدد أعضاء الهيئة، ويكون انتخاب المرشح صحيحًا ويصبح عضوًا بهيئة كبار العلماء إذا حصل على أغلبية أصوات الحاضرين، ويعلن شيخ الأزهر أسماء الأعضاء الجدد بالهيئة، ويعرضها على السيد رئيس الجمهورية لإصدار قرار تعيينهم أعضاءً بهيئة كبار العلماء .

ثالثاً: فيما يتعلق بمكتب الهيئة

- تضم هيئة كبار العلماء فى تنظيمها وسير العمل اليومي بها وسائر ما يتعلق بذلك مكتبًا يسمى " مكتب الهيئة " برئاسة شيخ الأزهر وعضوية أربعة أعضاء تنتخبهم الهيئة كل عامين، ويضم المكتب فى عضويته الأمين العام للهيئة والمستشار التشريعى والقانونى للهيئة، دون أن يكون لهما صوت فى قراراته، وله أن يستعين بمن يراه من الخبراء لآداء مهامه، وأهم ما يختص به مكتب الهيئة ما يأتى :
- اقتراح خطة الأعمال العلمية التى يقوم بها أعضاء الهيئة منفردين أو الهيئة مجتمعة، وتعتمد من الهيئة وتوزع على الأعضاء كل بحسب اختصاصاته، واقتراح نظام الوعظ والإرشاد وقواعدهما، وعرضها على الهيئة لإقرارها، ثم قيام شيخ الأزهر بإصدارها إلى الجهات المختصة لتنفيذها.
- اختيار الكتب القيّمة من التراث المطبوع والمخطوط فى مختلف العلوم، والعمل على إحيائها وإخراجها إخراجًا علميًا متقنًا تمهيدًا لطبعها ونشرها، وذلك بعد موافقة الهيئة.

- إصدار الفتاوى فى الاستفتاءات التى ترد من المسلمين فى جميع الأقطار إلى مشيخة الأزهر بعد إقرار الهيئة لها.
- بحث المعاملات التى جدت وتجد فى العصر الحاضر، وإحالتها للهيئة لإظهار حكم الشريعة فيها؛ حتى يظهر للناس سعة الشريعة، وقدرتها على تلبية حاجات الناس فى مختلف العصور.
- تنظيم طرق الوعظ والإرشاد والاتصال بالهيئات المختصة بذلك.
- الإشراف على " مجلة الأزهر " ومطبوعاتها، والعمل على توجيهها فى طريق تخدم به الحركة الفكرية الإسلامية الوسطية.
- بحث ما يحصل فيه الاختلاف بين علماء العصر من القضايا الشرعية ويعرض على الهيئة؛ لوضع الأصول الكفيلة بتمييز ما هو الحق فى ذلك، والعمل على نشر ذلك ليرجع إليه الناس كافة.
- معرفة ما يهاجم به التدين عامة والدين الإسلامي خاصة فى كل مكان، وعرضه على الهيئة للرد عليه ردًا كافيًا مقنعًا بأسلوب يلائم العصر.
- إعداد مشروعات اتفاقات التعاون المحلية والإقليمية والدولية بين الهيئة وبين الجهات المختلفة، وعرضها على الهيئة لاتخاذ القرار المناسب فيها.
- الإشراف على الجهاز الإعلامي للهيئة ووضع المنهج والسياسة الإعلامية العامة للأزهر الشريف.
- متابعة أعمال وقرارات اللجان العلمية المعاونة للهيئة، وتلقي إنجازاتها وإحاطة الهيئة بها.
- يكون للهيئة أمين سر تختاره بناءً على ترشيح مكتب الهيئة، يقوم بإعداد محاضر اجتماعات الهيئة، ويكون مسؤولًا عن نسخها وقيدها بدفتر خاص بعد ذلك، ثم يسلمها إلى الأمين العام للهيئة لمراجعتها واعتمادها من فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر، وتعرض على الهيئة أول كل جلسة للتصديق عليها.

رابعاً: فيما يتعلق بالأمانة العامة للهيئة

- يكون لهيئة كبار العلماء أمين عام – من بين أعضائها أو من غيرهم – ويصدر بتعيينه أو ندبه قرار من شيخ الأزهر لمدة سنتين قابلة للتجديد، وأهم اختصاصاته هي: اقتراح تشكيل الجهاز الفنى والإداري للهيئة، وتحديد الإدارات والأقسام الرئيسة ومسئولياتها وأعمالها، ويصدر باعتمادها قرار من شيخ الأزهر بناءً على موافقة مكتب الهيئة، وتوفير المراجع والإحصائيات وكافة المعلومات التى تمكن الهيئة من القيام بمهامها، وإعداد تقرير سنوى عن نشاط الهيئة بكاملها يقدم لرئيسها ويعرض فى مؤتمرها السنوي بعد اعتماده من الهيئة.

كما يناط بالأمين العام للهيئة القيام بأعمال أمانة الهيئة والإعداد للمؤتمر السنوي لها، والإشراف على تدوين محاضر جلساتها وقراراتها فى سجل خاص، والإشراف على شؤونها المكتبية، وتنفيذ كافة قرارات الهيئة وتوصيات المؤتمر السنوي لها، وإعداد تقرير دوري بنتائج المتابعة، ومتابعة اللجان العلمية للهيئة، والتنسيق مع كافة الجهات ذات الصلة، والقيام على نشر مطبوعات الهيئة ونشراتها الدورية وغيرها، بالتنسيق مع الأجهزة المعنية بالأزهر والهيئات المحلية والدولية ذات الصلة، وكل ما تعهد إليه به الهيئة أو مكتبها من اختصاصات وأعمال.

خامساً: فيما يتعلق بانتخاب مفتي الجمهورية، وتُتبع الخطوات الآتية

- يدعو شيخ الأزهر هيئة كبار العلماء للانعقاد قبل موعد انتهاء مدة مفتي الجمهورية بشهر على الأقل؛ للنظر فى ترشيح المفتي الجديد، فترشح الهيئة ثلاثة من العلماء من بين أعضائها أو من غيرهم ممن تنطبق عليهم شروط ومعايير صلاحية شغل منصب المفتي التى تقررها الهيئة.

- تقترح الهيئة عبر الاقتراع السري المباشر على المرشحين الثلاثة فى جلسة يحضرها ثلثا عدد الأعضاء، ويعتبر من يحصل على أعلى الأصوات هو مرشح هيئة كبار العلماء لمنصب الإفتاء بشرط حصوله على الأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، ثم يعرض شيخ الأزهر الترشيح على رئيس الجمهورية لإعمال اختصاصه فى إصدار قرار تعيين مفتي الجمهورية.
- تكون مدة شغل منصب الإفتاء أربع سنوات قابلة للتجديد بناءً على عرض فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر بعد أخذ رأي هيئة كبار العلماء، وفى جميع الأحوال تنتهي مدة المفتي عند بلوغه السن القانونية المقررة لترك الخدمة[١].

وقد كان في مقدمة أعمال الهيئة أن شرعت في تطبيق القانون فيما يختص بانتخاب من يتولى منصب الإفتاء، وذلك بتطبيق الخُطوات المذكورة التي نص عليها القانون، فقررت تشكيل لجنة من أعضاء الهيئة لفحص أوراق المتقدمين واختيار ثلاثة مرشحين وفقًا للشروط والمعايير التي تم النص عليها في القانون واللائحة الداخلية، تمهيدًا لعرضهم على الهيئة[٢].

وقد ناقشت الهيئة في جلستها التي عقدت في أول ربيع الآخر ١٤٣٤هـ الموافق ١١ فبراير ٢٠١٣م التقرير الوارد من اللجنة المكلفة باختيار المرشح لمنصب مفتي الجمهورية من خلال أوراق المتقدمين، وقررت بإجماع الآراء الموافقة على إقرار جميع أعمال اللجنة وقبول المرشحين الثلاثة للتصويت

---

(١) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، قرار شيخ الأزهر رقم (١٠هـ) لسنة ٢٠١٤م الخاص باللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء، صادر بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٤٣٥ هـ/ ١٢ مايو ٢٠١٤م؛ الوقائع المصرية ، العدد ١٢١ تابع (أ) ، الصادر بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤م.

(٢) الأزهر الشريف، محضر اجتماع الهيئة رقم (٢) لسنة ٢٠١٣م، المنعقدة بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٣م.

عليهم لاختيار مرشح الهيئة لمنصب مفتي الجمهورية من بينهم، وقد أسفر الاقتراع السري لأعضاء الهيئة بين المرشحين الثلاثة عن حصول الأستاذ الدكتور شوقي إبراهيم علام على أعلى الأصوات، ثم عرض فضيلةُ الإمام الأكبر شيخ الأزهر ذلك على رئيس الجمهورية، فصدر قرارٌ جمهوريٌ بتعيينه في ٤ مارس ٢٠١٣م(١).

وحينما انتهت فترة الأربع سنوات على تعيينه في هذا المنصب، تم التجديد له بناءً على عرض فضيلة شيخ الأزهر على هيئة كبار العلماء وقرار الهيئة بذلك بإجماع الآراء(٢)، وذلك طبقًا لما نص عليه القانون واللائحة الداخلية، فصدر قرار رئيس الجمهورية في ١٩ يناير ٢٠١٧م بتجديد تعيين فضيلة الأستاذ الدكتور شوقي علام مفتيًا للجمهورية لمدة أربع سنوات تبدأ في ٤ مارس ٢٠١٧م(٣).

(١) المصدر نفسه، محضر اجتماع الهيئة رقم (٣) لسنة ٢٠١٣م، المنعقدة بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٣م.

(٢) الأزهر الشريف،هيئة كبار العلماء، بيان صادر بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٧م، الخاص بموافقة الهيئة بإجماع الآراء على التجديد لمفتي الجمهورية لفترة ثانية.

(٣) الجريدة الرسمية، عدد ٣ (تابع)، الصادر بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٧، قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٧م، ص ٢.

المبحث الثالث: جهود الهيئة في دعم الأمن الفكري والوطني والقضايا الإسلامية

أولًا: جهود الهيئة في دعم الأمن الفكري والوطني

شهد عالمنا العربي والإسلامي ـ لا سيما في السنوات الأخيرة ـ ظهور جماعات وأفكار متطرفة ومتشددة، تعيث في الأرض فسادًا باسم الدين وهو منها براء[1]، وفي ظل تلك التحديات غير المسبوقة كان للأزهر وهيئاته ـ وعلى رأسها هيئة كبار العلماء ـ دورٌ كبير في دعم الأمن الفكري والوطني من مخاطر أفكار تلك الجماعات المتطرفة والتنظيمات الإرهابية بتفنيدها ودحضها والرد عليها، والتأكيد على أنها أفكار شاذَّة ضالة منحرفة عن صحيح الدين الإسلامي وتعاليمه الأصيلة، كما واجهها بتوعية شباب الأمة وتحصينه من الوقوع في براثن أفكارها، ومساندة القوات المُسلحة والشُرطة وأجهزة الدولة في حماية الوطن والقضاء على قوى الشر والإرهاب، بل وحث جميع أبناء الوطن بوجوب الوقوف خلف الدولة في مواجهة قوى الشر والقضاء عليها.

- **موقف الهيئة من التنظيمات الإرهابيَّة (ما يُسمى إعلاميًا بداعش ومن على شاكلتها)**

أعلنت هيئةُ كبار العلماء بالأزهر الشريف في جلستها التي عُقدت في ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م أنَّ ما يُطلَق عليه إعلاميًّا تنظيم "داعش" وسائر التنظيمات الإرهابيَّة ومن على شاكلتها، لا تُمثِّل بسلوكيَّاتها وما تُمارسه من قتلٍ وقطعٍ للرِّقاب وتفجيرٍ وترويعٍ للآمِنين دون جُرمٍ معروفٍ أو محاكمةٍ

(١) اتخذت من القتل والتفجير والترهيب أداة لتنفيذ إمَّا أحكامها وأفكارها الشاذة الضالة المنحرفة المخالفة لأحكام الشرائع السماوية، أو تنفيذ أجندات خارجية لتشويه الدين الإسلامي وإسقاط البلاد وتمزيقها وبث الشقاق بين نسيجها الوطني، فلم يسلم من إرهابها دور العبادة (المساجد والكنائس على السواء)، أو الأبرياء من الشيوخ والأطفال والنساء، أو قواتنا المُسلحة والشُرَطيَّة.

شرعيَّة، وغير ذلك من الأمور التي يتبجَّحون بارتكابِها دون وازعٍ ديني أو إنساني، وأن أمثال هؤلاء خارجون عن صحيحِ الدِّين وتعاليم الإسلام(١).

وإنَّ هيئة كبار العلماء تدينُ هؤلاء الذين نصَّبُوا أنفسهم مُمثِّلين للأمَّة الإسلامية، والخلافة الشرعيَّة، زورًا وبهتانًا، ولا يُقِيمون وزنًا لحقِّ الشعوب في اختيارها الحرِّ لحُكَّامها، وتُؤكِّد الهيئة للجميع في هذا الصدَد أنَّ الدولة الإسلامية في ظروفنا الحاضرة هي الدولة الوطنية الدستورية الديمقراطية الحديثة، كما سبق أن أعلَنَه الأزهر الشريف في وثائقه(٢).

وأشارت الهيئةُ في بيانها إلى أنه لا يصحُّ للإعلام المصري والعربي ولا لغيره أن يُطلق على هؤلاء وصف الدولة الإسلامية، كما يفعل الإعلام الغربي؛ لما في ذلك من دعوى كاذبة وإساءة بالغة للإسلام والمسلمين، وإلى دِينِهم بربطه بهذه السلوكيَّات الشاذة الخارجة على أحكام الشريعة وأخلاقها(٣).

وإزاء استشراء خطر أفكار جماعات التطرف والإرهاب على الأمن الفكري والمجتمعي وممارستها العنف والإرهاب والقتل والتدمير باسم الدين وهو منها براء، ناقشت هيئة كبار العلماء في جلستها المذكورة سُبُل مواجهة تلك الأفكار المتطرفة محليًا وإقليميًا وعالميًا وبحث القضايا المثارة، وطالب فضيلة الإمام الأكبر رئيس الهيئة في الجلسة ذاتها كتابة بعض الكُتيِّبات الصغيرة التي تتناول بعض الموضوعات المطروحة على الساحة لتقريرِها على طلاب المرحلة الإعدادية (كقضية التكفير وما يتعلق بها، قضية الخلافة، قضية الجزية... وأشباهها)؛ لتحصينهم من الأفكار الشاذة الضالَّة التي تُغرِّر بشباب

(١) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (١٢) لسنة ٢٠١٤م، المنعقد بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.

(٢) المصدر نفسه.

(٣) المصدر نفسه.

المسلمين، وتم تكليف بعض أعضاء الهيئة بإعداد بحوث مصغرة في تلك القضايا [١].

وفي سياق متصل تم في صفر ١٤٣٦هـ/ ديسمبر ٢٠١٤م عقد مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، بحضور جمع كبير متنوع من العلماء والمفكرين وقادة المذاهب الدينية الإسلامية والمسيحية؛ لبحث ظاهرة التطرف والإرهاب، وإجراء مناقشات حوارية للتعرف على دوافعها وأسبابها والنظر في عواقبها ومآلاتها[٢].

وأما عن الأهداف المرجوة من انعقاده فقد أعلن أهم معالمها الأستاذ الدكتور/ أحمد معبد عبد الكريم عضو هيئة كبار العلماء، حيث لخصها في سبعة معالم أكدت على أهمية تبني علماء الإسلام لمنهج الحوار مع المخالف، والتركيز على اعتباره منهجًا إسلاميًا، وضرورة تطبيقه في المناهج الدراسية وطرق التدريس، وتكاتف المنظمات والمؤسسات المدنية والمجتمعية والأندية العامة والجمعيات العلمية والثقافية ووسائل الإعلام للقيام بواجبها ومسؤولياتها تجاه تبني ونشر ثقافة وآداب الحوار مع الآخر واحترامه، كما تم التأكيد على ضرورة جعل الخلاف بين الأديان وسيلة للتسامح، ومنطلَقًا للتقارب بين أتباع تلك الديانات، بما يحقق تعاون الجميع في تجاوز نقاط الخلاف إلى ساحات الوفاق، والوقوف صفًا واحدًا منيعًا في مواجهة التحديات التكفيرية والإلحادية، والعمل على خدمة البشرية وغرس الفضائل والقيم الإنسانية، وضرورة التمييز بين عقائد الإسلام وثوابته العامة وثقافته الصحيحة التي تتقبل الآخر، وبين

---

(١) المصدر نفسه.

(٢) الأزهر الشريف، مجلس حكماء المسلمين، كلمة فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهرن بتاريخ ١٣ ربيع الأول ١٤٣٦هـ/ ٤ يناير ٢٠١٥م، في طليعة كتاب: الأزهر في مواجهة الفكر الإرهابي، من أعمال مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، المنعقد بالقاهرة (١١-١٢ صفر ١٤٣٦هـ/٣-٤ ديسمبر ٢٠١٤م، ج١، دار القدس العربي للنشر بالقاهرة، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م، ص ٧.

فكر وممارسات الجماعات التي تمارس العنف والإرهاب والقتل والتدمير باسم الدين وهو منها براء(١).

وفي كلمته الافتتاحية للمؤتمر أكد فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ورئيس الهيئة على عدة أمور قائلًا: "إنَّنا لا ينبغي أن نَغُضَّ الطرفَ عن أفكارِ الغُلوّ والتَّطرُّفِ التي تسَرَّبت إلى عُقولِ بعضٍ من شَبابِنا ودفعت بهم دَفعًا إلى تَبَنِّي الفكرِ التكفيريّ واعتِناقِ التفسيراتِ المُتطرّفةِ والعَنِيفةِ مثل تَنظيمِ القاعدةِ والحركاتِ المُسلَّحةِ، التي خرَجت من عَباءتِها وتَعمَلُ ليلَ نهارَ على مُهاجمةِ الأوطان وزَعزعةِ الاستقرارِ، وقد ظهَر مُؤخَّرًا على الساحةِ تنظيمُ داعش الذي نادَى بالخلافةِ الإسلاميَّةِ، وقبلَه وبعدَه ميليشيات طائفيَّة أخرى قاتلة، تملكُ قوَّةً دِعائيَّةً هائلةً، عادت – للأسَف– بأسوأ العَواقِبِ على الإسلامِ والمُسلِمين في العالمِ كُلِّه، والذي يجمعُ هؤلاء جميعًا قاسمٌ مُشتَرَك يَتمسَّكون به، يَحكُم كلَّ جَرائِمهم هو: تكفيرُ المسلمين بالذنبِ ثم استحلال دِمائِهم بعدَ ذلك، وهو يُعيد إلى الأذهانِ مذاهبَ قديمةً طَواها التاريخُ، قتَلت المسلمين بعدَ أن رمَتْهم بالكُفرِ والخُروج من الإسلامِ استنادًا إلى فَهمٍ خاطئٍ ومُنحرِفٍ لنصوصِ الكتاب والسُّنَّة(٢).

ولقد حُرِّفَ مفهومُ الجهادِ عند هذه التنظيماتِ المُسلَّحةِ المُتطرّفةِ والطائفيَّةِ، وراحوا يَقتُلون مَن يشاؤون زعمًا منهم بأنَّه جهاد، وأنهم إن قُتِلوا فهم شُهَداءُ في الجنةِ... وهذا من أشنَعِ الأخطاءِ في فهم شريعةِ الإسلامِ؛ فأولاً: لم يُشرَع الجهادُ في الإسلامِ إلا للدِّفاعِ عن النفسِ والدِّينِ والوطَنِ، ونحن نحفظُ عن شُيوخِنا في الأزهر: أنَّ علةَ القتالِ العدوانُ لا الكُفرُ.. وثانيًا: إعلانُ

(١) المصدر السابق، ص ص ١٧، ١٨.

(٢) المصدر السابق، ص ص ؛ بوابة الأزهر الإلكترونية، من كلمة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الافتتاحية لمؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٤م.
https://www.azhar.eg/details/ArtMID/821/ArticleID/8054

الجهادِ ومُباشرتُه لا يجوزُ أن يتَولَّاه أحدٌ إلا ولـيّ الأمرِ، ولا يَجوزُ لأفرادٍ أو جماعاتٍ أن تتَولَّى هذا الأمرَ بمُفرِدِها مهما كانت الأحوالُ والظروفُ، وإلَّا كانت النتيجةُ دخولَ المجتمعِ في مضطربِ الفوضى وهدرِ الدماء وهَتكِ الأعراضِ واستحلالِ الأموالِ، وهو ما نُعانِيه اليومَ من جَرَّاءِ هذا الفهمِ الخاطئِ المَغلُوطِ لهذه الأحكامِ الشرعيَّةِ. وأشار فضيلته أنه ومن هنا فإنَّ الاعتداءَ على النفسِ الإنسانيَّةِ أيًّا كانت دِيانتُها أو اعتقادُها، أمرٌ يُحرِّمُه الإسلامُ ويَرفُضه. وكيف وقد انفَتَح الإسلامُ على أبناءِ الأديانِ الأخرى، ولدرَجةِ الاختلاطِ بالزواجِ والعيشِ المُشترَكِ في بيتٍ واحدٍ، وتحت سَقفٍ واحدٍ. وفي هذا إقرارٌ من الإسلامِ بالعيشِ الواحدِ والتداخُلِ الأُسري. نحن نقولُ بالمُواطَنة الكامِلةِ، والعيشِ الواحدِ في الأوطانِ. ومن هنا فإنَّ الاعتداءَ أو التهجيرَ القَسريَّ أو التمييزَ، هي أمورٌ تتَنافَى وصحيحَ الدِّينِ، وإجماعَ المُسلِمين[١].

واختتم فضيلته كلمته بقوله: نحن في أشدِّ الحاجةِ إلى أن يَتَّجِهَ جهدُ شَبابِنا لتحقيقِ التَّقدُّمِ العلميّ والتِّقنيّ والحضاريّ؛ حتى نَلحَقَ برَكبِ الأُمَمِ التي سبَقتنا إلى قيادةِ العالمِ والتأثيرِ في مصائرِ الإنسانيَّةِ، وتوجيهِ مسيرتِها وتحديدِ وجهتِها، وإنَّ هذه المسيرةَ لفي أشدِّ الحاجةِ إلى الانضِباطِ بضَوابطِ الدِّين والأخلاقِ ونورِ الوحيِ وهَديِ السماء، وحتى تَخِفَّ عذاباتُ الناسِ وآلامِهم التي سبَّبَتها السياساتُ العالميَّةُ التي تعملُ في غيبةٍ عن قيمِ الأنبياءِ والمُرسَلين، والذين ما بعَثَهم اللهُ إلا لهِدايةِ الإنسان وإسعادِه في الدُّنيا والآخِرة. أيها الإخوة: إنَّ الأزهرَ الشريفَ بذَل – ولا يزالُ يبذلُ – جُهدًا مُتواصِلًا في سبيلِ صِياغةِ خِطابٍ دِينيّ واعٍ رشيدٍ يتَأسَّسُ بُنيانُه على القُرآن الكريمِ والسُّنَّةِ النبويَّةِ الشريفةِ والاجتهاداتِ التي تلقَّتها الأُمَّةُ بالقبولِ"[٢].

وفي أولى جلسات المؤتمر المذكور التي تناولت بعض الكلمات حول تصحيح بعض المفاهيم الاسلامية التي يبني عليها الإرهاب عقيدته التكفيرية، تحدث

(١) نفسه.

(٢) السابق نفسه.

أ.د/ محمد عبد الفضيل القوصي عضو هيئة كبار العلماء عن أزمة المسلم المعاصر والتي اعتبرها جزءًا من أزمة الإنسان المعاصر، مؤكدًا أن التنوع سنة الله في أرضه، ويتوجب علينا العودة إلى ثقافة التعارف والوفاق والعيش المشترك مع الآخر(١)، كما شارك كلٌ من أ.د/ محمد رأفت عثمان وأ.د/ محمد عمارة عضوي الهيئة ببحثين عن إحدى القضايا المثارة وهي قضية الخلافة الإسلامية في المحور الأول من أعمال المؤتمر عن تصحيح المفاهيم المغلوطة(٢).

كما شارك فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر ورئيس الهيئة أ.د/ أحمد الطيب ببحث حول مفهوم الجهاد في القرآن والسُنة، مبينًا تعريف مصطلح الجهاد والفارق بينه وبين مصطلح الحرب، وفرضيته وأحكامه وآدابه، ومن المنوط به فرض القتال، والتأكيد أن السلام هو أساس العلاقات الدولية عند المسلمين، وشارك أ.د/ محمد عمارة عضو الهيئة ببحث تحت عنوان:" الجزية .. شبهات وإجابات"(٣)، وفي المحور الثالث من أبحاث المؤتمر الذي دار حول الإرهاب وأثره على السِلم العالمي شارك أ.د/ أحمد عمر هاشم عضو الهيئة ببحث عن ظاهرة الإرهاب وموقف الإسلام منها، وفي المحور الرابع من أبحاث المؤتمر الذي دار حول المواطنة والتعايش السِلمي شارك أ.د/

(١) بوابة الأزهر الإلكترونية، من كلمة أ.د/ محمد عبد الفضيل القوصي عضو هيئة كبار العلماء في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٤م.
https://www.azhar.eg/details/ArtMID/821/ArticleID/8031

(٢) للمزيد عما تناولاه البحثان حول مصطلح الخلافة الإلامية وتطوره التاريخي وحكمه الشرعي ينظر: الأزهر الشريف، مجلس حكماء المسلمين: الأزهر في مواجهة الفكر الإرهابي، من أعمال مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٥- ٣٨، ٣٩- ٥١.

(٣) للمزيد عما تناولاه البحثان ينظر: الأزهر الشريف، مجلس حكماء المسلمين: الأزهر في مواجهة المفاهيم المغلوطة، من أعمال مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، المنعقد بالقاهرة (١١-١٢ صفر ١٤٣٦هـ/٣-٤ ديسمبر ٢٠١٤م، ج٢، دار القدس العربي للنشر بالقاهرة، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م،، ص ص ١٥- ٢٤، ٢٥- ٣٦.

محمد المختار المهدي عضو الهيئة ببحث عن المواطنة والتعايش السِلمي، تحدث فيه عن احترام الاختلاف والتنوع والتعايش، ونشأة الحضارة الإنسانية، ومعاملة الرسول – ﷺ– لغير المسلمين، والحوار والجدال بالحسنى(١).

وفي سياق متصل في سبيل وأد ومواجهة أفكار جماعات التطرف والإرهاب باسم الدين وهو منها براء، وتحصين شباب الأمة من الوقوع في براثنها، والحفاظ على الأمن الفكري والمجتمعي قررت هيئة كبار العلماء في جلستها التي عقدت في ٢٩ صفر ١٤٣٨هـ/ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ م مخاطبة مرصد الأزهر بإعداد وتجهيز المادة العلمية الموثقة التي تعبر عن أفكار ما يُسمَّى بـ (داعش) وتصنيفها؛ تمهيدًا لإعداد رد متكامل – من هيئة كبار العلماء والباحثين المعاونين لها – وطبعه ونشره لتبصير الشباب بحقيقتها(٢).

وفي ظل ارتكاب الجرائم الإرهابية المتكررة ضد الأبرياء ودور العبادة والجنود من القوات المسلحة والشرطة أكدت الهيئة على ما سبق أن أعلنته في بياناتها، وما أكده الإمام الأكبر رئيس الهيئة شيخ الأزهر مرارًا؛ "من أن الإسلام: عقيدةً وشريعةً وأخلاقًا وتاريخًا وحضارة، بريءٌ من تلك الجماعات الإرهابية، وأن هذه القوى الظلامية خائنة لدينها ووطنها قبل أن تكون خائنة لأنفسها، وأن الدين والعنف نقيضان لا يجتمعان أبدًا، كما أكدت على أن الأزهر الشريف، بكل مؤسساته وبجميع أبنائه، ماضٍ في جهاده، بالفكر والكلمة، ضد هذه الجماعات الإرهابية، مُسَخِّرًا لذلك كل إمكاناته وما له مِن قَبولٍ لدى المسلمين في العالَمِ أجمعَ، وأن هذا الجهاد هو فريضةُ الوقت الذي لا تَعلوه فريضةٌ أخرى، ليس فقط لأن مِصرَنا العزيزة، وكثيرًا من بلاد العرب والمسلمين والعالَم، باتت مُهَدَّدةً بسبب هذا الوباء، بل أيضًا لأن الإسلام

(١) للمزيد عما تناوله البحثان ينظر: المصدر السابق، ص ص ١٣٩– ١٤٤، ٢٧٧– ٢٨١.

(٢) المصدر نفسه، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٢٩ صفر ١٤٣٨ هـ/ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ م.

وشريعته السمحة، أصبحت هدفًا تُوَجَّه إليه سهام الحاقدين والمتربصين نتيجة تلك الثُّغرة الخبيثة(١).

وأهابت الهيئة في بيانها بالنُّخَب والمثقفين ووسائل الإعلام أن تُسَخِّرَ كلَّ جهودهِا من أجل دعم الشعب المصري ومؤسساته في حربه ضد الإرهاب، وأن تكون على مستوى الدماء الطاهرة والأرواح الغالية التي يبذلها جنودنا البواسل من قوات الشرطة والجيش، وأن يلتزموا بشرف المهنة وأمانة الكلمة، فليس مقبولًا أن يأتيَ السّبقُ الإعلامي والإثارة على حساب أمن جنودنا وسلامتهم، ولا أن تُستغلّ مشاعرُ الناس في هذه الحوادث المؤلمة من أجل الغمز واللّمز للنيل من الدولة ومؤسساتها"(٢).

كما أكد فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، رئيس هيئة كبار العلماء إزاء ذلك الحادث الأليم والمجزرة الوحشية البشعة التي ألمَّت بالمُصَلِّين الأبرياء بمسجد الروضة ببئر العبد بسيناء يوم الجمعة الموافق ٥ ربيع الأول ١٤٣٩هـ/ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧م، حيث تجلى الإرهاب الأسود الغاشم في أقبح وجوه الخسة والدناءة والغدر والقسوة وعدم الإنسانية، وقتل ٣٠٥ شهيدًا بينهم ٢٧ طفلًا بالإضافة إلى ما يزيد عن ١٠٠ مصاب بينهم أُسر بأكملها في البيان أن هذه العمليات الخبيثة لا تعكس دينًا ولا خُلُقًا ولا قوة لدى مرتكبوها بقدر ما تعكس مروقًا في الدين وتخبطًا ويأسًا وهزيمةً داخلية في نفوس أصحابها، وأن ما يحدث اليوم يؤكد على ما قاله الأزهر ويكرره بأن هذا الإرهاب الأسود المتوحش إنما يقصد في المقام الأول مصر وشعبها ومساجدها وكنائسها وجيشها الباسل ورجال أمنها الأبطال، لكن مصر

(١) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٣١) لسنة ٢٠١٧م، المنعقد بتاريخ ٢ من صفر ١٤٣٩هـ/ ٢٢ من أكتوبر ٢٠١٧م.

(٢) المصدر نفسه.

المحروسة، التى لم ولن تُقهر، قادرة بعون الله على دحر فلول الإرهاب والقضاء على جماعات الجهل ودعاة التكفير وخفافيش الظلام(١).

كما أطلق فضيلته نداءً إلى الأمتين العربية والإسلامية وللصادقين الجادين في محاربة الإرهاب ومحاصرته أن يقفوا مع مصر صفًا واحدًا ويدًا بيد وأن لا يتركوها في مواجهة هذا الإرهاب العالمي الخبيث، وأنه على أحرار العالم في الشرق والغرب أن يسارعوا في الكشف عمن يقف وراء هذا الإرهاب ويمده بالمال والسلاح ويوفر له المأوى والحماية، واختتم فضيلة الإمام الأكبر بيانه بالتأكيد على أن الأزهر الشريف بكافة مؤسساته بفضل الله تعالى وبصمود الشعب المصري لماضٍ في فضح هذا الفكر الضال المُضل وتفكيكه ونقضه وتحصين شباب الأمة من الوقوع في شباكه وبراثنه، ولن تثنيه هذه الجولات الغادرة من الباطل وأهله عن أداء رسالته التى يقوم بها منذ أكثر من ألف عام(٢).

ودعا الأزهر الشريف بكافة مؤسساته وعلى رأسها هيئة كبار العلماء كافة أبناء الشعب المصري إلى دعم القوات المسلحة ورجال الداخلية وكافة المؤسسات الأمنية في مواجهتهم لتلك العناصر الإرهابية والإجرامية، حتى تتطهر مصر من دنس تلك العصابات، التي روَّعت الآمنين وسفكت الدماء المعصومة، وعاثت في الأرض فسادا، وأشاد الأزهر الشريف بما يقدمه أبناء الجيش والشرطة البواسل من تضحيات ودماء غالية عزيزة ليَعُمَّ الأمن والأمان في جميع ربوع مصرنا الغالية، ولإفشال مخططات الفوضى والفتنة التي تريد

(١) الأزهر الشريف، نص كلمة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، إلى الشعب المصري تعقيبا على هجوم سيناء يوم الجمعة الموافق ٥ ربيع الأول ١٤٣٩هـ/ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧م.

(٢) المصدر نفسه.

العصف باستقرار الوطن، كما أشاد الأزهر بما يقدمه أبناء سيناء الحبيبة من تضحيات وما تحملوه من معاناة بسبب إجرام تلك العصابات الإرهابية(١).

- **موقف الهيئة من التمدد الشيعي وأثره على وحدة واستقرار الأمة العربية.**

لم تقتصر جهود هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف على دعم وصون الأمن الفكري على المستوى المحلي أو الداخلي، بل امتدت إلى مستوى العالم العربي والإسلامي في سبيل مواجهة ودحض المحاولات التي من شأنها الإضرار بوحدة الأمة العربية والإسلامية والعبث باستقرارها وبالأمن الفكري لشبابها، مستغلة ما كان يحيط بعالمنا العربي والإسلامي من تحديات واضطرابات وعدم استقرار، ومن ذلك ما أصدرته الهيئة من بيان في ٢٨ ربيع الأول ١٤٣٧هـ/ ٩ يناير ٢٠١٦م أعربت فيه عن إدانتها الشديدة لقيام المتظاهرين بالاعتداء على السفارة والقنصلية السعوديتين بطهران ومدينة مشهد الإيرانية مطلع شهر يناير المذكور، واستنكار التصريحات الاستفزازية ضد المملكة العربية السعودية لما فيه من إيذاء الجار الذي حرَّمه الإسلام وتوعَّد المؤذين بأسوأ العواقب في الدنيا والآخرة، كما أعربت الهيئة عن تقديرها للمملكة العربية السعودية ومؤازرتها في محاربة الإرهاب والتطرف وإخماد الفتن الطائفية وإرساء دعائم الأمن والاستقرار والسلام في المنطقة(٢).

وأكدت الهيئة إنها إذ تدين هذا الاعتداء وتستنكر هذه التصريحات، فإنها تشدد على ضرورة أن يتنبه الجميع للأهمية القصوى لوحدة الشعوب الإسلامية، واحترام أوامر القرآن والسنة النبوية في الدعوة للإخاء وعدم التنازع، وتفويت الفُرص على أعداء الأمة المتربصين بها والعابثين بوحدتها، وذلك

(١) الأزهر الشريف، بيان صادر بتاريخ ٢٣ من جمادى الأولى ١٤٣٩هـ الموافق ٩ من فبراير ٢٠١٨م.

(٢) المصدر السابق، بيان صادر عن هيئة كبار العلماء بتاريخ ٢٨ من ربيع الأول لعام ١٤٣٧هـ/ ٩ يناير ٢٠١٦م.

حتى لا تفشل وتذهب ريحها، وأضاف البيان أن على العلماء – كل العلماء– أن يتحملوا مسئوليتهم كاملة أمام الله وأمام ضمائرهم وأمام التاريخ في إفشال المشروع الخبيث لتفتيت الشعوب العربية والإسلامية وضرب استقرارها واقتصادها وأمنها(١).

ولتبصرة العالم العربي بمخاطر التمدد الشيعي ومظاهره وأخطاره كانت الهيئة قد قررت في جلستها التي عقدت في ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٧هـ الموافق ٩ مارس ٢٠١٦م طباعة كتاب لأحد أعضائها تحت عنوان:" "التَشَيُّع الفارسي المعاصر"(٢).

وفي سياق متصل عرض فضيلةُ الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب رئيس هيئة كبار العلماء على الهيئة في جلستها التي عُقدت في ٤ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ الموافق ٢ يناير ٢٠١٧م بحثًا مُقدمًا للهيئة عن التمدُّد الشيعي في الدول العربية وأخطاره على العالم الإسلامي، وأرفق به ما يتعلق بذلك من وثائق صحفية وغيرها، فقررت الهيئة مناقشة هذا الأمر في جلستها التالية(٣).

وقد تم مناقشة ما جاء في التقرير المذكور عن التمدُّد الشيعي في الدول العربية وأخطاره على العالم الإسلامي، وذلك في جلسة الهيئة التي عُقدت في ٢٤ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ الموافق ٢٢ يناير ٢٠١٧م، فقررت الهيئة أن يُدرج هذا الموضوع ضمن خُطَّة المُقترَح الذي أقرته الهيئة حول "سُبُل المواجهة الفكرية لأبرز التحديات التي تواجه أمتنا في الواقع المعيش(٤).

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (١٩) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٢٩ جمادى الأولى ١٤٣٧هـ/ ٩ مارس ٢٠١٦م.

(٣) المصدر نفسه، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٧م، المنعقد بتاريخ ٤ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ / ٢ يناير ٢٠١٧م.

(٤) المصدر نفسه، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٧م، المنعقد بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ / ٢٢ يناير ٢٠١٧م.

ثانيـًا: جهـود الهيئـة في دعـم قضـايا الأقليـات الإسـلامية: قضـية مسلمي (ميانمار):

يمثل الأزهر الشريف ضمير الأمة الإسلامية وقلبها النابض الذي يعيش آمالها وآلامها، وتأتي قضايا الأقليات المسلمة وما تعانيه من مشكلات ضمن أوولويات اهتمامات الأزهر الشريف، فلم يأل جهدًا في استصراخ ضمير المجتمع الدولي ومنظمات حقوق الإنسان، ومنظمة هيئة الأمم المتحدة للتدخل في حل مشكلات الأقليات المسلمة، والوقف الفوري لما تتعرض له من جرائم وحرمان من كافة الحقوق، وتوفير كافة أوجه المساعدات الغذائية والصحية والإنسانية، والتحقيق الدولي في الجرائم الوحشية التي يتعرضون لها.

ولدعوة المجتمع الدولي لنبذ التمييز العنصري على أساس اللون أو العرق أو المعتقد الديني وخطورة أثره على استقرار المجتمعات وتهديده للسلم المجتمعي، ووجوب ترسيخ ثقافة التسامح والمواطنة والتعايش المشترك، تم عقد مؤتمر دولي بالقاهرة تحت عنوان:" الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل" بدعوة من فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف رئيس هيئة كبار العلماء وبمشاركة فاعلة من أعضاء الهيئة، حضره أكثر من ٢٠٠ شخصية سياسية ودينية وثقافية إسلامية ومسيحية تمثل ٦٠ دولة على المستوى العربي والعالمي(١).

وفي كلمة شيخ الأزهر رئيس الهيئة أكد على ضرورة إحلال مفهوم المواطنة بديلًا عن مصطلح"الأقلية والأقليات"؛ وأن المواطنة مفهوم رسخه رسول الإنسانية – ﷺ– في وثيقة المدينة، حيث قرر المساواة بين جميع أفراد

(١) الأزهر الشريف، مجلس حكماء المسلمين، الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل، من أعمال مؤتمر الأزهر ومجلس حكماء المسلمين المنعقد بالقاهرة خلال يومي أول وثاني جمادى الخرة ١٤٣٨هـ/ ثمان وعشرين فبراير واول مارس ٢٠١٧م، من كلمة شيخ الأزهر الشريف، دار القدس العربي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م، ص ١٩.

المجتمع في المدينة من مسلمين مهاجرين وأنصار، ومن يهود بمختلف قبائلهم وطوائفهم، في أقدم دستور حقوقي عرفته البشرية، في تجسيد حي لمفهوم المواطنة التي تخلو من أي قدر من التفرقة أو الإقصاء لأي فئة من فئات المجتمع آنذاك، وإنما تضمنت سياسات تقوم على التعددية الدينية والعرقية والاجتماعية(١).

كما أكد الأستاذ الدكتور/ محمود حمدي زقزوق عضو هيئة كبار العلماء في ورقته البحثية ضمن فعاليات المؤتمر المذكور على أن التنوع سنة الحياة، وأنه يتوجب كفل الحرية في الحياة والمعتقد والمساواة بين جميع أفراد المجتمعات في الحقوق والواجبات دون تفرقة من أي نوع، وتطبيق مفهوم المواطنة والتعايش المشترك على أرض الواقع، مع نبذ مفهوم الأقلية؛ لما فيه من الإحساس بالتهميش والدونيَّة، واستبداله بمصطلح المواطنة الذي يسوي بين المواطنين جميعا في الحقوق والواجبات دون النظر إلى الطائفة التي ينتمون إليها أو الدين الذي يتبعونه(٢).

وقد انتفض الأزهر بشيخه وهيئاته وعلى رأسها هيئة كبار العلماء لتلك الجرائم غير الإنسانية وغير المقبولة في حق طائفة مستضعفة من أبناء الأمة الإسلامية في بورما، متابعًا ما كانت تشهده من تطورات منذ اندلاعها بكل دقة

---

(١) المصدر السابق، إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك،البيان الختامي لمؤتمر الأزهر ومجلس حكماء المسلمين المنعقد بالقاهرة خلال يومي أول وثاني جمادى الخرة ١٤٣٨هـ/ ثمان وعشرين فبراير واول مارس ٢٠١٧م، ص ١٥.

(٢) الأزهر الشريف، مجلس حكماء المسلمين، الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل، من أعمال مؤتمر الأزهر ومجلس حكماء المسلمين، مصدر سبق ذكره، ص ص ٢٣٣-٢٤٣؛ د. عباس شومان وكيل الأزهر وأمين عام هيئة كبار العلماء الأسبق: من جهود الأزهر في ست سنوات (١٤٣٥-١٤٤١هـ/ ٢٠١٤-٢٠٢٠م)، سلسلة البحوث الإسلامية بمجمع البحوث الإسلامية، الكتاب الرابع عشر للسنة الثانية والخمسين، مطابع الأزهر الشريف، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م، ص ١١٢.

وترقب، وفي مبادرة لاحتواء الموقف وحل الأزمة ولَمّ الشمل ونشر السلام في بورما وجّه فضيلة الإمام الأكبر الشيخ/ أحمد الطيب شيخ الأزهر ورئيس هيئة كبار العلماء دعوة في مطلع عام ٢٠١٧م لعقد ملتقى الحوار من أجل السلام في بورما بمشيخة الأزهر، وذلك بالتنسيق مع حكومة بورما، وقد لبى الدعوة وفدٌ ضم عددا من الشباب الذين يمثلون الأطراف المعنيَّة بالصراع في ولاية راخين بميانمار، ويمثلون جميع الأطياف الدينية المختلفة (هندوس وبوذيين ومسيحيين)، وكان على رأس الوفد السفير مينت لوين، سفير اتحاد ميانمار بالقاهرة، ممثلًا عن الحكومة، وتم عقد مؤتمر للحوار بمشيخة الأزهر في مطلع يناير ٢٠١٧م تحت عنوان: "نحو حوار إنساني حضاري من أجل مواطني ميانمار (بورما)"؛ للوقوف على أسباب الصراع والكراهية هناك كخطوة أولى نحو تحقيق السلام للمسلمين، والأديان والأعراق، افتتح جلسات اللقاء فضيلة شيخ الأزهر رئيس هيئة كبار العلماء بالحث عن نبذ العنف وضرورة الحفاظ على الأرواح وأن السلام هو دعوة جميع الأديان، ووجوب إحلال السلام وكفل الحماية والحقوق لجميع أفراد المجتمع، كما شارك أ.د/ محمود حمدي زقزوق عضو الهيئة بكلمة أمام الوفد البورمي أكد فيها على ما جاء في كلمة شيخ الأزهر بضرورة الوقف الفوري لإراقة الدماء وفتح باب الحوار والاستماع لصوت الحكمة والضمير ووجوب قيام حكومة بورما بواجبها ومسؤوليتها بحماية جميع أفراد المجتمع وكفل حقوقهم دون تفرقة أو إقصاء، وقد لاقت مبادرة فضيلة الإمام الأكبر إشادة وتقدير من الوفد الممثل لميانمار، وأعربوا عن الاستعداد لتنفيذ أية توصيات يتم التوصل إليها من خلال ذلك الحوار[١].

(١) الأزهر الشريف، مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، مسلمو بورما، مطابع الأزهر، ٢٠١٧م، ص ص ٧٨- ٨٦؛ د. عباس شومان: من جهود الأزهر في ست سنوات، مصدر سبق ذكره، ص ٦٣.

وحينما اشتدت مظاهر الاضطهاد والتنكيل بالمسلمين في مطلع سبتمبر من العام المذكور أصدر فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف ورئيس هيئة كبار العلماء بيانًا للعالم أجمع في ١٧ من ذي الحجة ١٤٣٨هـ الموافق ٨ من سبتمبر ٢٠١٧م تجاه مآساة مسلمي ميانمار والتي تناقلتها وسائل الإعلام ومواقعُ التواصُل الاجتماعي في أواخر شهر أغسطس ومطلع شهر سبتمبر ٢٠١٧م، وقد جاء فيه: " لقد تابع العالَم على مدار الأيام الماضية ما تنقله وسائل الإعلام ومواقعُ التواصُل الاجتماعي، من صورٍ مفزعةٍ ومروعة لأعمال القتل والتهجير، والحرق والإبادة الجماعية، والمجازر الوحشية التي راح ضحيتها مئات النساء والأطفال والشباب والشيوخ الذين حوصروا في إقليم "راخين" في ميانمار، وأجبرتهم السلطات هناك على الفرار من أوطانهم تحت ضغط هجمات وحشية بربرية، لم تعرفها البشرية من قبل، ومنهم مَن مات مِن ألم المشي وقسوة الجوع والعطش والشمس الحارقة، ومنهم مَن ابتلعته الأمواج بعد ما ألجأه الفرار إلى ركوب البحر"(١).

وأمام موت الضمير العالمي وضياع حقوق المسلمين وانهيار المواثيق الدولية قال فضيلتُه: "إن هذا المشهد الهمجي واللا إنساني ما كان ليحدث لولا أن الضمير العالمي قد مات، ومات أصحابه، وماتت معه كل معاني الأخلاق الإنسانية، وصمتت بموته أصوات العدل والحرية وحقوق الإنسان صمت القبور، وأصبحت كل المواثيق الدولية التي تعهدت بحماية حقوق الإنسان وسلام الشعوب وحقها في أن تعيش على أرضها، أصبح كل ذلك حبرًا على ورق، بل أصبح كذبًا لا يستحق ثمن المداد الذي كتب به، هذا ولم يعد الاكتفاء بمجرد الإداناتِ يُجدي نفعًا أمام ما يتعرَّض له مسلمو الروهينجا من عمليات إبادةٍ جماعيةٍ بأسلوب غادر، يُذكِّرنا بأسلوب الوحوش في الغابات، كما أصبحت المناشدات الخجولة المترددة التي تُطْلِقُها

(١) الأزهر الشريف، بيان فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر بشأن الأحداث والانتهاكات ضد المواطنين المسلمين في بورما، بتاريخ ١٧ من ذي الحجة ١٤٣٨هـ / ٨ من سبتمبر ٢٠١٧م.

المنظمات الدولية والإنسانية لإنقاذ المواطنين المسلمين من عدوان الجيش البورمي والسلطات في ميانمار، أصبحت هذه المناشدات ضربًا من العبث وضياع الوقت، ونحن على يقين من أن هذه المنظمات العالمية كانت ستتخذ موقفًا آخر مختلفًا، قويًّا وسريعًا، لو أن هذه الفئة من المواطنين كانت يهودية أو مسيحية أو بوذية أو من أتباع أي دين أو مِلَّة غير الإسلام(١).

ولقد سعى الأزهرُ الشريف بالتعاون مع مجلس حكماء المسلمين إلى تجميع الفرقاء المتصارعين وتقريب وجهات النظر المتصارعة في راخين حين استضاف، في بداية هذا العام بالقاهرة، عددًا من القيادات الشابة يمثلون كافة الأديان والعرقيات في ميانمار، ومنهم رهبان ورجال أديان، وذلك كخطوة أولى لوضع القضية على طريق السلام؛ إلَّا أن بعض القيادات الدينية في ميانمار ضربت بهذه الجهود عرض الحائط، وسمحت لهم ضمائرهم أن يتحالفوا مع عناصرَ متطرفةٍ مِن جيش الدولة المسلَّح، للقيام بعمليات إبادةٍ جماعيةٍ وتطهيرٍ عرقيٍّ ضد المواطنين المسلمين، وفي وحشية يندى لها جبين الإنسانية، وهذا الموقف الذي ترفضه جميع الأديان سوف يسطر سِجلًّا من العار في تاريخ ميانمار لا يمحوه الزمن(٢).

وانطلاقا من واقع مسؤولية الأزهر الشريف الدينية والإنسانية، والتزامه برسالته العالمية، أعلن فضيلتُه عن قيام الأزهر الشريف وهيئة كبار العلماء بتحركات على المستوى الإقليمي والدولي قائلًا: " إن الأزهر الشريف لا يُمكنه أن يقف مكتوف الأيدي أمام هذه الانتهاكات اللا إنسانية، وسوف يقود الأزهر الشريف تحركات إنسانيةً على المستوى العربي والإسلامي والدولي لوقف هذه المجازر التي يدفع ثمنها المواطنون المسلمون وحدهم في ميانمار، ويطالب الأزهر الآن كافة الهيئات والمنظَّمات الدولية وجمعياتِ حقوق الإنسان في العالَم كُلِّه أن تقوم بواجبها في اتخاذ الإجراءات اللازمة للتحقيق في هذه الجرائم المُنْكَرة، ولتعقُّب مرتكبيها وتقديمهم لمحكمة العدل الدولية لمحاكمتهم كمجرمي حرب جزاء ما ارتكبوه من فظائع وحشية، ويجب على الجميع أن يضع في الاعتبار أن مثل هذه الجرائم هي من أقوى

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق نفسه.

الأسباب التي تشجع على ارتكاب جرائم الإرهاب، التي تعاني منها الإنسانية جمعاء[١].

وفي ختام كلمته طالب فضيلتُه بضرورة التحرك الفوري من جامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والاتحاد الأوروبي والأمم المتحدة، ومجلس الأمن، وصُنَّاع القرار في الدول العربية والإسلامية أن يبذلوا أقصى ما يستطيعون من ضغط سياسي واقتصادي يُعيد السلطات الحاكمة في ميانمار إلى الرشد والصواب، والتوقُّف عن سياسة التمييز العنصري والديني بين المواطنين..."[٢].

وفي جلستها التي عُقدت بتاريخ ٢ من صفر ١٤٣٩هـ / ٢٢ من أكتوبر ٢٠١٧م استعرضت هيئة كبار العلماء جهود فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف، رئيس هيئة كبار العلماء تجاه تلك القضية، مُثمنة تلك الجهود التي تأتي من واقع مسؤولية الأزهر وهيئة كبار العلماء، والاستعداد الدائم لمشاركة فضيلة الإمام الأكبر جهوده في دعم مثل تلك القضايا المتعلقة بحماية وكفل الحقوق القانونية للمسلمين في المجتمعات غير الإسلامية[٣].

وهكذا نرى أن لهيئة كبار العلماء ممثلة في رئيسها فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف وبمشاركة من أعضائها دور كبير في دعم قضية مسلمي ميانمار بالعمل على لمّ شمل الفرقاء وإجراء حوار إنساني يذيب التمييز العنصري ويسهم في إحلال السلام المجتمعي، واستصراخ الضمير العالمي وحث المجتمع الدولي للقيام بواجبه ومسؤولياته تجاه المسلمين في المجتمعات غير الإسلامية من كفل الحقوق ومنع التمييز والإقصاء.

---

(١) المصدر السابق نفسه.

(٢) المصدر السابق نفسه.

(٣) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٢ من صفر ١٤٣٩هـ / ٢٢ من أكتوبر ٢٠١٧م.

المبحث الثالث: جهود الهيئة في دعم القضايا العربية

قامت هيئة كبار العلماء منذ إعادة إحيائها في عام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م بجهود فاعلة وملموسة تجاه القضايا العربية، وأهمها قضية دعاوى تدويل إدارة الحرمين الشريفين، وتطورات القضية الفلسطينية والقدس الشريف ومواجهة الصهيونية، ورفض البتدخل الأجنبي في الدولة الليبية الشقيقة والتأكيد على الحق المصري في الدفاع عن الأمن القومي للبلاد.

١) رفض دعاوى تدويل إدارة الحرمين الشريفين:

واكب اقتراب حلول موسم الحج لعام ١٤٣٧هـ/ ٢٠١٦م ظهور دعوات لقوى إقليمية تحمل نعرات مذهبية وطائفية وسياسية من شأنها محاولة تسييس الشعائر الدينية وتمزيق الأمة الإسلامية وتفتيت وحدتها وبث الفُرقة والفتنة بين شعوبها، وذلك بالدعوة إلى تدويل إدارة الحرمين الشريفين في الأراضي المقدسة، وقد لاقت تلك الدعوات استنكارًا ورفضًا قاطعًا من المؤسسات الإسلامية والدينية وفي مقدمتها الأزهر الشريف، انطلاقًا من مسئوليته الدينية والشرعية.

وقد أصدرت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف بيانًا دعت فيه كافة الشعوب الإسلامية إلى استلهام رُوح الوَحدة والاتحادِ والاعتصام؛ فهي وَحدها -بعدَ الله تعالى- الكفيلةُ بإنقَاذِ أُمَّتِنا مِنْ الفرقة والانقسام والتنازع والاختلاف، وأكّدَت فيه رفضَها القاطعَ دعواتِ بعض القوى الإقليمية لتدويل إدارة الحرمين الشريفين في الأراضي المقدسة، واستهجانها استخدامَ أمور الدِّين والنعرة الطائفية؛ لتحقيق أهداف سياسية، وأن هذا الطرح الغريب هو بابٌ جديدٌ من أبواب الفتنة يجب إغلاقه؛ فالمملكة العربية السعودية هي المختصة بتنظيم أمور الحج دون أيّ تدخلٍ خارجيٍّ[١].

(١) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٤٣٧هـ /٣٠ من أغسطس ٢٠١٦م.

واستنكرت الهيئة في بيانها أيَّ محاولة للزَّجِّ باسم "الأزهر الشريف" في هذه الدعوات المقيتة التي تحاول إعادة هذا الطرح إلى الظهور مرة أخرى، بعد أن رفضته الأمة حين أُثير في سبعينات القرن الماضي، مُحذرةً من الفتن وكافة الأفكار المُغرضة التي تعمل على تفكيك الأمة وهدم بنيانها وتمزيق أوصالها، والتي آخرها ظهور مَنْ يعلن عن تشكيل جيش طائفيٍّ داخل بعض أقطارنا العربية، وحيَّت الهيئة في بيانها رُوح البذل والعطاء التي يتَّسم بها خادم الحرمين الشريفين والشعب السعودي الشقيق، والتي تتجلَّى في رعاية المشاعر المقدسة، وخدمة حُجَّاج بيت الله الحرام، وتنظيم أداء المناسك، وتيسير أمورها، بما أفاء الله عليهم، وتسخير كافة إمكاناتها لتحقيق ذلك، كما أكدت الهيئة بأنَّه مِن الواجب على الجميع إبعاد أمور العبادات الشرعية وأركان الدين الحنيف عن الخلافات الطائفية والسياسية أيًّا كانت، وإن تسييس الشَّعائر الدِّينيَّة لن يجلبَ خيرًا لأمتنا، وهي تجتاز هذا المنعطف الدقيق من تاريخها الموصول بإذن الله(١).

٢) الدفاع عن عروبة القدس وهويتها الإسلامية

إن موقف الأزهر الشريف جامعًا وجامعةً، مؤسسات وهيئات، شيوخًا وعلماءً وطلابًا، من قضية القدس الشريف والمسجد الأقصى المبارك موقف راسخ وأصيل، ثابت ثبوت الحق، مهما تغيرت الظروف ومر الزمان، فقد نظر إليها الأزهر بأنها قضية المسلمين والعرب الأولى، وأن القدس مدينة عربية المنشأ والتكوين، إسلامية الهوية، بهذا يأمرنا الإسلام ولا يرضى الأزهر بغيره بديلًا، فحمل على عاتقه الدفاع عن حقوق العرب والمسلمين التاريخية فيها دفاعًا صلبًا.

ومواقف الأزهر وجهوده الراسخة والمتواصلة في الدفاع عن عروبة وإسلامية القدس معلومة للقاصي والداني، وهو موقف يؤكد على أنه لا تفريط

(١) السابق نفسه.

في أي حق من حقوق عرب فلسطين ومقدساتهم (مسلمين ومسيحيين)، وأن الأزهر لا يقبل أية مساومة في اعتبار القدس هى عاصمة للدولة الفلسطينية، وما يزال يؤكد على ذلك حتى يومنا هذا، ولم ولن يتغير موقف الأزهر من تلك القضية التي يعدها قضية العرب والمسلمين الأولى، ظل وما يزال وسيظل يدافع عنها، وينتفض ويستنهض الهمم من أجلها.

ومثلما سجل التاريخ بأحرف من ذهب المواقف الخالدة والراسخة لهيئة كبار العلماء إبَّان نشأتها الأولى في الدفاع عن عروبة القدس وهويتها الإسلامية، ومطالبة العالمَيْن العربي والإسلامي حكومات وشعوبًا بوجوب تقديم كافة الوسائل المادية والمعنوية للدفاع عن القدس والحفاظ على عروبتها وهويتها الإسلامية، وإيواء اللاجئين والمشردين من أهلها ومساعدتهم ماديًا ومعنويًا، فإن هيئة كبار العلماء منذ النشأة الثانية لها قد واصلت المسيرة، فكانت قضية القدس الشريف والدفاع عن الحقوق العربية والإسلامية الثابتة والراسخة على مر التاريخ والحفاظ عليها من الانتهاكات الصهيونية على رأس أولوياتها وفي مقدمة اهتماماتها، وبذلت كافة جهودها لكشف مزاعم وأكاذيب اليهود الصهاينة بشأن أحقيتهم فيها، وحث المجتمع الدولي على نصرة الشعب الفلسطيني المُحتل، وإنقاذ مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية من الاحتلال الصهيوني.

وفي أواخر عام ١٤٣٦هـ/ ٢٠١٥م قررت هيئة كبار العلماء التحضير لعقد مؤتمر عالمي بالمشاركة مع مجمع البحوث الإسلامية مطلع العام الجديد عن القدس الشريف؛ لمناقشة تطورات الأوضاع في المسجد الأقصى المبارك، والانتهاكات التي يمارسها الكيان الصهيوني بحق الحرم القدسي الشريف، بالإضافة إلى مناقشة ما يثار حول زيارة المسجد الأقصى ومدي تأثيرها

وانعكاساتها علي القضية الفلسطينية ومصلحة الشعب الفلسطيني الشقيق[١]، وناقشت أهم المحاور التي تتعلق بتاريخ ومكانة القدس وإثبات عروبتها وهويتها الإسلامية[٢].

وتفنيدًا للمزاعم الهاوية الزائفة التي يُروجها المغتصبون الصهاينة حول صلتهم بالقدس وحقوقهم فيها قررت الهيئة في جلستها التي عقدت بتاريخ ١٢ من رجب ١٤٣٧هـ الموافق ١٩ من أبريل ٢٠١٦م طباعة بحث باسمها ملحقًا بمجلة الأزهر تحت عنوان: "حقائق وشبهات حول القدس"[٣].

- **الرد على الادعاءات الزائفة التي بُثت في بعض وسائل الإعلام حول هوية القدس ومقدساتها الإسلامية**:

تابعت الهيئة ما دعت إليه بعض الأقلام الضَّالة الشَّارِدة في بعض وسائل الإعلام من أفكارٍ ضارَّة بالهويَّة الإسلاميَّة لبلادنا.. وذلك مثل القول ـ زورًا وبهتانًا ـ بأن المسجد الأقصى ليس في القدس الشريف، وأن هذه المدينة لا قُدسيَّة لها.. وأن القول بهذه القدسية هو وَهْم مركب، مع الزعم بأن المسجد الأقصى هو في شبه جزيرة سيناء، وأن الذي أُسرِي به هو سيدنا موسى – عليه السلام – وليس رسول الله – ﷺ –.. وإنكار معجزة الإسراء والمعراج ... وغير ذلك من الضلالات والافتراءات والأباطيل المزعومة، فأصدرت الهيئة بيانًا أكدت فيه بأن تلك الحقائق التي لوثتها أقلام الزور والبهتان هي أمور معلومة من الدين بالضرورة، أجمعت عليها الأمة إجماعًا تامًّا ومتواصلًا عبر التاريخ.

---

(١) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥م، المنعقد بتاريخ ١٣ صفر ١٤٣٧هـ / ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م.

(٢) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (١٨) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٣٠ من ربيع الأول ١٤٣٧هـ / ١١ من يناير ٢٠١٦م.

(٣) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ١٢ رجب ١٤٣٧هـ / ١٩ من أبريل ٢٠١٦م.

وأعلنت الهيئة في بيانها بأن الأزهر الشريف ومؤسساته العلمية – وعلى رأسها هيئة كبار العلماء – يعلن إدانته لهذه الدعاوى والأباطيل.. ويؤكد كذبها وضلالها، ويحذر الناس من الالتفات لها.. ويدعو وسائل الإعلام إلى اتقاء الله فيما ينشر على الناس. مُعلِنًا على الدنيا كلها أن الأزهر الشريف هو صمام الأمان لفكر هذه الأمة ولثقافة شبابها، وهو الحصن الحصين من كل فكر وخيالٍ منحرف أو متطرف، ومن كل اختراق مشبوه لحقوق الأمة ومقدساتها.

كما أكدت الهيئة في بيانها على أن الأزهر سيعمل بكل حزم على وأد مثل هذه الفتن في مهدها، والتَّصدي لمن يقف خلفها كائنًا من كان؛ ليظل الأزهر – كما كان عبر تاريخه – هو المرجع الأساس في الشؤون الإسلامية، ولتظل عقائد الإسلام مصونة عن العبث بها.. ولتظل مصر – كما كانت عبر تاريخها – حارسة الإيمان الديني، وكنانة الله في عالم الإسلام(١).

كما قررت في جلستها التي عقدت بتاريخ ٢٩ من صفر ١٤٣٨هـ الموافق ٣٠ من نوفمبر ٢٠١٦م تشكيل لجنة للإعداد لمؤتمر القدس المزمع عقده من قِبَل الهيئة مع مجمع البحوث الإسلامية تحت رئاسة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر وعضوية كل من: أ.د/ محمود حمدي زقزوق، أ.د/ محمد عمارة مصطفى عمارة، أ.د/ علي جمعة محمد، أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم، أ.د/ عبد الشافي عبد اللطيف، على أن يتم تحديد كل ما يتعلق بالمؤتمر في ضوء ما تم التباحث حوله(٢).

(١) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (١٩) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٢٩ من جمادى الأولى ١٤٣٧هـ / ٩ من مارس ٢٠١٦م.

(٢) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٢٩ من صفر ١٤٣٨هـ / ٣٠ من نوفمبر ٢٠١٦م.

- **إدانة الانتهاكات الصهيونية في القدس يوليو ٢٠١٧م**:

عقدت هيئة كبار العلماء اجتماعًا طارئًا في الأول من ذي القعدة ١٤٣٨هـ الموافق ٢٥ من يوليو ٢٠١٧م؛ ردًا على الانتهاكات والإجراءات الباطلة التي أقدمت عليها سلطات الاحتلال الصهيوني الغاشم فى الحرم القدسي الشريف، من أعمال حفر أسفل المسجد الأقصى لهدمه والبحث عن الهيكل المزعوم، وتركيب كاميرات لمراقبة المُصلِّين، وغير ذلك من محاولات تهويد مقدساتنا الإسلامية والعبث بها وطمس الهوية الإسلامية لمدينة القدس الشريف.

وأصدرت الهيئة بيانًا أعلنت فيه أن كل الإجراءات التى أقدمت عليها سلطات الاحتلال الصهيونى فى الحرم القدسي باطلة شرعًا وقانونًا، ولا تستند إلى أي مبدأ إنساني أو حضاري، ومن ثَمَّ فإن الأزهر وباسم مليار وسبعمائة مليون مسلم فى العالم، يرفض هذه التصرفات اللا مسئولة والمُستفِزَّة، والتى درج الاحتلال الصهيوني على ممارستها متحديًا كل القرارات الدولية، ويعيد التذكير بأن المسجد الأقصى ـ الذى بارك الله حوله كما ورد فى القرآن الكريم ـ هو أُولى القبلتين وثالث الحرمَيْن، ومسرى المُصطفى ـ ﷺ ـ وأحد المساجد التى لا تشد الرحال إلا إليها.

كما أعلنت الهيئة في بيانها مطالبة الأزهر للدول العظمى ومنظمة اليونسكو، والهيئات الإسلامية والعالمية، ومنظمات حقوق الإنسان، بضرورة القيام بواجبها نحو تحرير بيوت الله فى القدس وفى فلسطين، وسائر أماكن العبادة فى العالم من التحكم والسيطرة السياسية والعنصرية، وأن الأزهر يحذر العالم كله من مغبة وخطر السكوت عن هذه الممارسات العدوانية، التى تفتح الأبواب من جديد للحروب الدينية، وتهدد سلام العالم، وتأتي على الأخضر واليابس.

كما أعلنت الهيئة في بيانها أن الأزهر الشريف يدعو الهيئات العلمية والتعليمية ووزارات الأوقاف فى كل بلاد المسلمين، إلى زيادة الاهتمام بقضية

القدس وفلسطين فى المقررات الدراسية والتربوية وخُطَب الجمعة فى المساجد، والبرامج الثقافية والإعلامية، كما يُقَدّر الأزهر كل التقدير تضامن الكنائس مع المساجد فى الأرض المُحْتَلَّة ورفع الأذان منها رغم فرض الصمت والحظر على مآذن المساجد، انتصارًا من المسيحيين للقيم الروحية، ومبدأ حسن الجوار، والاحترام المتبادل بين المؤمنين بالأديان السماوية.

وفي ختام البيان أعلنت الهيئة أن الأزهر الشريف قد قرر عقد مؤتمر عالمي عن القدس، يبحث قرارات مهمة بشأن القضية الفلسطينية، ويسبقه التواصل المستمر مع المؤسسات والهيئات ذات الشأن، وأنه لا ينسى أن يُذَكِّر الجميع بعاقبة المُتغطرسين، وأن الله مهما أمهلهم، فإنه لن يهملهم، وسيبقى الأقصى والقدس فى قلب العرب والمسلمين، ويمثل قضيتهم الأولى[١].

- **رفض القرار الأمريكي بشأن القدس ديسمبر ٢٠١٧م**

دخلت القضية الفلسطينية نهاية عام ٢٠١٧م منعطفًا جديدًا؛ حيث شهدت إعلان الإدارة الأمريكية عن اعتزامها إصدار قرار بالاعتراف بالقدس عاصمة لدولة الكيان الصهيوني المحتل (إسرائيل) يعقبه نقل سفارتها إليها، وفي ٦ من ديسمبر ٢٠١٧م أصدر الرئيس الأمريكي" دونالد ترامب Donald Trump" قراره بذلك، فانتفض الأزهر اعتراضًا على هذا القرار الغاشم المُجحف المخالف للحقائق التاريخية الثابتة الراسخة وللمواثيق الدولية، وهبَّ فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، رئيس هيئة كبار العلماء ومعه منبر الأزهر، يستصرخ الضمائر ليثبت أن القدس عاصمة أبدية لفلسطين العربية وستظل عربية إسلامية، بمكونها المسلم والمسيحي، ولا حق فيها للكيان الصهيوني، وفي قرار تاريخي أعلن فضيلته رفضه القاطع طلبًا رسميًا من نائب الرئيس الأمريكي "مايك بينس" للقاء فضيلته، قائلًا: "

(١) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع (طارئ) رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٧م، المنعقد بتاريخ ٢ من ذي القعدة ١٤٣٨هـ/ الموافق ٢٥ من يوليو ٢٠١٧م.

كيف لي أن أجلس مع مزيفي التاريخ، سالبي حقوق الشعوب، أو من يعطون ما لا يملكون لمن لا يستحقون"، مطالبًا الرئيس الأمريكي بالتراجع الفوري عن ذاك القرار الباطل شرعًا وقانونًا.

كما أعلن شيخ الأزهر في بياناته ووكيل الأزهر من فوق منبر الجامع الأزهر وهيئة كبار العلماء والمجلس الأعلى للأزهر ومجمع البحوث الإسلامية الرفض التام والقاطع لقرار الرئيس الأمريكي، والتأكيد على أن مدينة القدس عربية المنشأ والتكوين، إسلامية الهوية، ولن تكون غير ذلك، والتحذير من أي قرار يعبث أو يغير من تلك الحقيقة الراسخة، وأن هذا هو موقف الأزهر الذي لم ولن يتغير على مرّ الزمان.

وإدراكًا من فضيلة الإمام الأكبر بأن الوقت قد حان للانتفاضة وتوحيد الجهود ضد هذه القرارات الجائرة ووقف تداعياتها الخطيرة، أكد فضيلته أن الإقدام على هذه الخطوة سيؤجج مشاعر الغضب في العالم كله مسلميه ومسيحييه، وسيُهدد السلام العالمي، ويُعزِّز التوتر والانقسام والكراهية عبر العالم، ودعا هيئة كبار العلماء لاجتماع طارئ لبحث تبعات ذاك القرار المجحف الباطل شرعًا وقانونًا.

وفي ٢٣ ربيع الأول ١٤٣٩هـ/ الموافق ١٢ ديسمبر ٢٠١٧م عقدت هيئة كبار العلماء بالأزهر الشريف اجتماعًا طارئًا برئاسة شيخ الأزهر الشريف؛ لبحث القرار الأمريكي بإعلان القدس عاصمة لدولة الكيان الصهيوني المحتل، وانتهى اجتماعها إلى اتخاذ القرارات الآتية:

أولًا: ترفض هيئة كبار العلماء رفضًا قاطعًا قرارات الإدارة الأمريكية بشأن القدس والتي ليس لها سند قانوني، وتؤكد على ما سبق أن أعلنه شيخ الأزهر من رفضه لهذه القرارات ورفضه لقاء نائب الرئيس الأمريكي، والذي جاء في إطار مواقف الأزهر التاريخية من القضية الفلسطينية، معبرًا عن مشاعر أكثر من مليار وسبعمائة مليون مسلم.

كما تقدر الهيئة قرار الكنيسة القبطية الوطنية المصرية في ذات الموقف، ورفض البابا تواضروس لقاء نائب الرئيس الأمريكي، بعد قراره بشأن القدس.

ثانيًا: أن هيئة كبار العلماء تُشدِّد على أن مثل هذه القرارات المتغطرسة، وإن حاولت تزييف التاريخ إلا أنها لن تغير على أرض الواقع شيئًا، فالقدس فلسطينية إسلامية عربية، وهذه حقائق لا تمحوها القرارات المتهورة.

ثالثًا: تشيد الهيئة بمواقف الدول الحرة والحكومات المسئولة في العالم التي رفضت القرار الأمريكي، وفى مقدمتها موقف الاتحاد الأوروبى وروسيا والصين.

رابعًا: تدعو هيئة كبار العلماء جميع الحكومات والمنظمات العربية والإسلامية، إلى القيام بواجبها تجاه القدس وفلسطين، واتخاذ كافة الإجراءات السياسية اللازمة لإبطال هذه القرارات، وتطالب كافة الحكومات والمؤسسات الدولية ومجلس الأمن والأمم المتحدة، وكل الأحرار والعقلاء في العالم، بتأييد منطق الحق والعدل، والتحرك الفاعل لنزع أية مشروعية عن هذا القرار الظالم، وفى هذا السياق تدعم الهيئة الانتفاضة التي يقدم فيها شباب الشعب الفلسطينى دماءهم فداءً لمقدساتنا، وتدعو القادرين من العرب والمسلمين تقديم العون لهم.

خامسًا: تدعو الهيئة المؤسسات العلمية والتعليمية، ووزارات الأوقاف ودور الإفتاء في البلدان العربية والإسلامية، إلى الاهتمام بقضية القدس وفلسطين، في المقررات الدراسية والتربوية وخُطَب الجمعة، والبرامج الثقافية والإعلامية، لاستعادة الوعي بهذه القضية المهمة والمصيرية، وفى هذا الصدد قررت هيئة كبار العلماء تشكيل لجنة لصياغة مقرر عن القضية الفلسطينية، يُدَرَّس بكل مراحل التعليم الأزهرى، وسوف

يُعلن عنه في مؤتمر الأزهر العالمى لنصرة القدس، المزمع عقده في يناير المقبل.

سادسًا: تؤكد هيئة كبار العلماء أن عروبة القدس وهويتها الفلسطينية غير قابلة للتغيير أو العبث، وأن مواثيق الأمم المتحدة تُلزم الكيان الغاصب بعدم المساس بالأوضاع على الأرض، ومنع أية إجراءات تخالف ذلك، وعلى الإدارة الأمريكية أن تعي أنها ليست الإمبراطورية التي تحكم العالم وتتصرف في مصائر الشعوب وحقوقها، ومقدساتها، فقد فات الأوان.

سابعًا: يستمر مكتب هيئة كبار العلماء في حالة انعقاد دائم؛ ليتابع المتغيرات بشأن القدس لحظة بلحظة، ويقوم بإعداد التوصيات اللازمة تمهيدًا لعرضها على مؤتمر القدس المزمع عقده.

ثامنًا: تحذر الهيئة من محاولات التطبيع مع الكيان الصهيوني قبل انسحابه من الأراضى المحتلة وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف[١].

وفي سبيل تحقيق ذلك دعا فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف رئيس هيئة كبار العلماء إلى عقد مؤتمر عالمي لنصرة القدس؛ ليُثبت للعالم كله أن للشعب الفلسطيني حقوق أصيلة في إقامة دولته المستقلة وعاصمتها القدس الشريف، وأن المقدسات الإسلامية والمسيحية بمدينة القدس لا تقبل المساومة ويجب الحفاظ عليها، وأن أية قرارات متغطرسة أو مُزَيِّفة للتاريخ، لن تغير على أرض الواقع شيئًا، فالقدس فلسطينية عربية إسلامية، وهذه حقائق لا تمحوها القرارات المتهورة ولا تضيعها التحيزات الظالمة[٢].

---

(١) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع (طارئ) رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٧م، المنعقد بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٤٣٩هـ/ الموافق ١٢ ديسمبر ٢٠١٧م.

(٢) مقابلة شخصية مع المستشار محمد عبد السلام المستشار التشريعي والقانوني لشيخ الأزهر الشريف وقتئذ بمقر مشيخة الأزهر الشريف، بتاريخ ١٣ ديسمبر ٢٠١٧م.

وفي يومي ٢٩ ربيع الآخر، والأول من جمادى الأولى ١٤٣٩هـ/ ١٧، ١٨ يناير ٢٠١٨م عقد الأزهر مؤتمره العالمي لنصرة القدس، حضرته وفود مثلوا أكثر من ٨٦ دولة حول العالم، ضمت بينها قادة وزعماء سياسيين ودبلوماسيين وروحانيين، بالإضافة إلى قادة وممثلين للمنظمات والمؤسسات والأحزاب الدينية والسياسية والحقوقية، ووفود مثلت كُبريات مؤسسات الصحافة ووسائل الإعلام على المستويين العربي والعالمي، وقد حظي المؤتمر باهتمامٍ كبير على كافة المستويات العربية والإسلامية والدولية .

وفي البيان الختامي للمؤتمر أعلن فضيلةُ الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف إصدار «إعلان الأزهر العالمي لنصرة القدس» متضمنًا البنود الآتية:

أوَّلًا: يؤكد المؤتمر على وثيقة الأزهر الشريف عن القدس الصادرة في ٢٠ نوفمبر ٢٠١١، والتي شدَّدت على عروبة القدس، وكونها حرمًا إسلاميًّا ومسيحيًا مقدسًا عبر التاريخ.

ثانيًا: التأكيد على أن القدس هي العاصمة الأبدية لدولة فلسطين المستقلة والتي يجب العمل الجاد على إعلانها رسميًّا والاعتراف الدولي بها وقبول عضويتها الفاعلة في كافة المنظمات والهيئات الدولية، فالقدس ليست فقط مُجرَّد أرض محتلة، أو قضية وطنية فلسطينية، أو قضية قومية عربية، بل هي أكبر من كل ذلك، فهي حرم إسلامي مسيحي مقدس، وقضية عقدية إسلامية ـ مسيحية، وإن المسلمين والمسيحيين وهم يعملون على تحريرها من الاغتصاب الصهيوني الغاشم، فإنما يهدفون إلى تأكيد قداستها، ودفع المجتمع الإنساني إلى تخليصها من الاحتلال الصهيوني.

ثالثًا: إنَّ عروبةَ القدس أمر لا يقبل العبث أو التغيير وهي ثابتة تاريخيًّا منذ آلاف السنين، ولن تفلح محاولات الصهيونية العالمية في تزييف هذه الحقيقة أو محوها من التاريخ، ومن أذهان العرب والمسلمين وضمائرهم

فعروبة القدس ضاربة في أعماقهم لأكثر من خمسين قرنًا، حيث بناها العرب اليبوسيون في الألف الرابع قبل الميلاد، أي قبل ظهور اليهودية التي ظهرت أول ما ظهرت مع شريعة موسى –عليه السلام– بسبعة وعشرين قرنًا، كما أن الوجود العبراني في مدينة القدس لم يتعد ٤١٥ عامًا، على عهد داود وسليمان –عليهما السلام– في القرن العاشر قبل الميلاد وهو وجود طارئ عابر محدود حدث بعد أن تأسَّست القُدس العربية ومضى عليها ثلاثون قرنا من التاريخ.

رابعًا: الرفض القاطع لقرارات الإدارة الأمريكية الأخيرة والتي لا تعدو بالنسبة للعالم العربي والإسلامي وأحرار العالم، أن تكون حبرًا على ورق، فهي مرفوضة رفضًا قاطعًا وفاقدة للشرعية التاريخية والقانونية والأخلاقية التي تلزم الكيان الغاصب بإنهاء هذا الاحتلال وفقًا لقرارات الأمم المتحدة الصادرة في هذا الشأن، ويحذِّر المؤتمر ومن ورائه كافة العرب والمسلمين وأحرار العالم في الشرق والغرب، من أن هذا القرار إذا لم يسارع الذين أصدروه إلى التراجع عنه فورًا فإنه سيُغذي التطرف العنيف، وينشره في العالم كله.

خامسًا: وجوب تسخير كافة الإمكانات الرسمية والشعبية العربية والدولية (الإسلامية، المسيحية، اليهودية) من أجل إنهاء الاحتلال الصهيوني الغاشم الظالم لأرض فلسطين العربية.

سادسًا: يدعو المؤتمر حكومات دول العالم الإسلامي وجامعة الدول العربية ومنظمة التعاون الإسلامي والأمم المتحدة ومنظمات المجتمع المدني إلى التحرك السريع والجاد لوقف تنفيذ قرار الإدارة الأمريكية، وخلق رأي عام عالمي مناهض لهذه السياسات الجائرة ضد الحقوق والحريات الإنسانية.

سابعًا: يؤازر المؤتمر صمود الشعب الفلسطيني الباسل ويدعم انتفاضته في مواجهة هذه القرارات المتغطرسة بحق القضية الفلسطينية ومدينة

القدس والمسجد الأقصى المبارك، كما يُحيي روح التلاحم الشعبي بين مسلمي القدس ومسيحييهم، ووقوفهم صفًّا واحدًا في مواجهة هذه القرارات والسياسات والممارسات الظالمة، ونحن نؤكد لهم من هذا المؤتمر أننا معهم ولن نخذلهم، حتى يتحرر القدس الشريف.

ثامنًا: يعتز المؤتمر بالهبَّة القوية التي قامت بها الشعوب العربيَّة والإسلامية وأحرار العالم، داعيًا إلى مواصلتها للضغط على الإدارة الأمريكية للتراجع عن هذا القرار المجافي للشرعية الدولية، كما يُحيي المؤتمر الموقف المشرِّف للاتحاد الأوروبي وكثير من الدول التي رفضت القرار الأمريكي الجائر بحق القدس، وساندت الشعب الفلسطيني.

تاسعًا: يدعم المؤتمر مبادرة الأزهر بتصميم مقرر دراسي عن القدس الشريف يُدرَّس في المعاهد الأزهرية وجامعة الأزهر، استبقاءً لجذوة قضية القدس في نفوس النشء والشباب، وترسيخًا لها في ضمائرهم، مع دعوة القائمين على مؤسسات التعليم في الدول العربية والإسلامية وفي سائر بلدان العالم، وكافة الهيئات والمنظمات الفاعلة، إلى تبني مثل هذه المبادرة.

عاشرًا: يحث المؤتمر عقلاء اليهود أنفسهم للاعتبار بالتاريخ، الذي شهد على اضطهادهم في كل مكان حلّوا به إلَّا في ظل حضارة المسلمين، وأن يعملوا على فضح الممارسات الصهيونية المخالفة لتعاليم موسى عليه السلام التي لم تدع أبدا إلى القتل أو تهجير أصحاب الأرض، أو اغتصاب حقوق الغير وانتهاك حرماته وسلب أرضه ونهب مقدساته.

حادي عشر: يعتمد المؤتمر اقتراح الأزهر أن يكون عام ٢٠١٨م عامًا للقدس الشريف، ويدعو كل الشعوب بمختلف مرجعياتها وهيئاتها ومؤسساتها إلى تبنِّي هذه المبادرة، خدمة لقضية القدس بمختلف أبعادها.

ثاني عشر: يحث المؤتمر كل الهيئات والمنظمات العالمية، ويدعوها إلى الحفاظ على الوضع القانوني لمدينة القدس، وتأكيد هُويتها، واتخاذ كافة التدابير الكفيلة بحماية الشعب الفلسطيني، وخاصة المرابطين من المقدسيين، ودعم صمودهم، وتنمية مواردهم، وإزالة كل العوائق التي تمنع حقوقهم الآدمية الأساسية، وتحول دون ممارسة شعائرهم الدينية، وذلك لضمان استمرار بقائهم وتجذرهم في القدس العربية، مع حَضِّ أصحاب القرار السياسي في العالميْن: العربي والإسلامي على دعم ذلك كله، دون اتخاذ أي إجراء يضر بالقضية الفلسطينية، أو يصب في التطبيع مع الكيان المحتل الغاصب.

ثالث عشر: تكوين لجنة مشتركة من أبرز الشخصيات والهيئات المشاركة في هذا المؤتمر لمتابعة تنفيذ التوصيات على أرض الواقع ومواصلة الجهود في دعم القضيَّة الفلسطينيَّة وبخاصةٍ قضيَّة القُدس، وعرضها في كافة المحافل الدوليَّة الإقليميَّة والعالميَّة.

هذا؛ وللقُدْسِ ربٌّ يَحْمِيهِ ويَنْصُره وسَيَنْصُرُه إنْ شَاءَ الله" [(١)].

وتنفيذًا لتوصيات المؤتمر قامت الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء بتكليف الباحثين المعاونين بلجنة التاريخ والحضارة بهيئة كبار العلماء بإعداد كتاب عن تاريخ القدس[(٢)]، وقد تم إعداد الكتاب وإصداره تحت إشراف الهيئة تحت عنوان:"ملامح من تاريخ القدس عبر العصور"، حيث أكد الكتاب أن مدينة القدس من أقدم مدن العالم؛ إذ يمتد تاريخها إلى نحو ستة آلاف عام،

(١) الأزهر الشريف، البيان الختامي لمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، بتاريخ الأول من جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ/ ١٨ من يناير ٢٠١٨م؛ جريدة الأهرام (الإلكترونية)، بتاريخ الأول من جمادى الأولى ١٤٣٩هـ/ ١٨ يناير ٢٠١٨م.

(٢) كان الباحث أحد أعضاء تلك اللجنة، وكان له شرف إعداد الجزء الخاص بتاريخ القدس منذ العصر العثماني وحتى وقتنا الحاضر.

وعلى الرغم من صغر مساحة القدس، فإنها كانت محط الأنظار عبر التاريخ، كما كانت منزلا لكثير من الأنبياء والمرسلين، وتؤكد المصادر التاريخية والآثار القديمة أن القدس مدينة عربية خالصة، أنشأها العرب الكنعانيون منذ آلاف السنين، وفدوا إلى فلسطين من شبه الجزيرة العربية في الألف الرابع قبل الميلاد، وأقاموا بها حضارة راقية، ولفظة (كنعان) في العربية تعني الأرض المنخفضة الخشنة؛ وهذا من أسباب صلابة أهلها وبأسهم.

كما يؤكد الكتاب أنه لم يكن لبني إسرائيل أدنى علاقة بنشأة القدس، وتشهد بذلك توراتهم – أيضا– فيما أوردته من إشارات تبين أنهم كانوا يرون أنفسهم غرباء على القدس، وأن إبراهيم عليه السلام وأبناؤه حين قدموا من العراق إلى فلسطين وجدوها أرضا مأهولة بالسكان العرب الكنعانيين.

وقد اشتمل الكتاب على خمسة مباحث، المبحث الأول: "القدس قبل الفتح الإسلامي"، وقد تناول الحديث عن القبائل العربية التي استقرت في القدس، وصراع الامبراطوريات القديمة حول القدس، وأسماء القدس ومعانيها منذ القدم، والشواهد الأثرية التي تؤكد عروبة القدس قبل الإسلام، ورحلة الإسراء والمعراج، أما المبحث الثاني من الكتاب فتناول الحديث عن "الفتح الإسلامي للقدس"، كما تناول المبحث الثالث والرابع والخامس الحديث عن "تاريخ القدس في العصر الأموي والعباسي والفاطمي والأيوبي والمملوكي والعثماني"، ثم تطرق الكتاب إلى نشأة الحركة الصهيونية ووقوع فلسطين تحت الانتداب البريطاني وقرار تقسيم فلسطين، وتاريخ القدس في التاريخ المعاصر، وجهود الأزهر في الدفاع عن عروبة القدس وهويتها الإسلامية[١].

(١) هيئة كبار العلماء، الباحثين المعاونين بلجنة التاريخ والحضارة بهيئة كبار العلماء: ملامح من تاريخ القدس عبر العصور، مطابع الأزهر الشريف، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م؛ موقع جريدة الأهرام، بتاريخ ٤ يونية ٢٠٢١م
https://gate.ahram.org.eg/News/2757165.aspx

٣) رفض التدخل الأجنبي في الأراضي الليبية:

وفي سياق متصل وامتدادًا لدورها في الدفاع عن القضايا العربية وضمان استقرار الوطن العربي ودعمه في مواجهة كل ما يتهدد أمنه واستقراره وإرادة شعبه بصفة عامة وأمن واستقرار مصر بصفة خاصة، ومن واقع مسؤوليتها تجاه العالم العربي والإسلامي عقدت هيئة كبار العلماء اجتماعًا طارئًا في يوم السبت ٩ من جمادى الأولى ١٤٤١هـ/ ٤ من يناير ٢٠٢٠م تحت رئاسة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر بشأن الأحداث التي كانت تمر بها ليبيا الشقيقة من محاولات التدخل الأجنبي في أراضيها وشؤونها الداخلية، ثم أصدرت بيانها الذي أكدت فيه الآتي:

- أن أي تدخل خارجي على الأراضي الليبية هو فساد في الأرض ومفسدة لن تؤدي إلا إلى مزيد من تعقيد الأوضاع في ليبيا، وإراقة المزيد من الدماء، وإزهاق الأرواح البريئة.
- يجب على العالم أجمع –وفي مقدمته الدول الإسلامية والمؤسسات الدولية المعنية بحفظ السلم والأمن الدوليين– منع هذا التدخل قبل حدوثه، ورفض سطوة الحروب التي تقود المنطقة والعالم نحو حرب شاملة.
- رفض منطق الوصاية الذي تدعيه بعض الدول الإقليمية على العالم العربي، وتتخذه ذريعة لانتهاك سيادته، والتأكيد على أن حل مشكلات المنطقة لا يمكن أن يكون إلا بإرادة داخلية بين الأشقاء.
- دعوة جميع الأشقاء الليبيين إلى تغليب صوت العقل والحكمة ورفض الاستقواء بالخارج؛ لما يمثله ذلك من تدمير لمستقبل ليبيا وتفتيت لوحدة ترابها، وتمزيق أواصر الأخوة بين أبنائها.
- هذا وتدعم هيئة كبار العلماء الموقف المصري للحفاظ على أمن مصر وسلامتها، وأمن المنطقة بأكملها، وتحليه بأقصى درجات الدبلوماسية،

مؤكدة أن هذا الموقف ليس بجديد على مصر التي كانت ولا تزال سدًّا منيعًا ضد العبث بأمن الشعوب العربية والإسلامية وسلامتها.

- يأمل أعضاء الهيئة في انتهاء هذا الصراع داعين الله أن يحفظ مصر والمنطقة العربية وشعوبها، وأن ينعم عليها بالأمن والسلام، وأن يجنبنا جميعا مخاطر الحروب وويلات النزاعات التي يجب تجنبها بكل وسيلة ممكنة[١].

(١) الأزهر الشريف، هيئة كبار العلماء، محضر اجتماع رقم (٥٨) لسنة ٢٠٢٠م، المنعقد بتاريخ ٩ من جمادى الأولى ١٤٤١هـ / ٤ من يناير ٢٠٢٠م.

الخاتمة

الحمد لله رب العالمين والصلاة والسلام على أشرف الخلق وسيد المرسلين، سيدنا محمد – ﷺ– وعلى آله وصحبه أجمعين.

وبعد،،،

فها قد انتهينا من دراستنا عن إعادة نشأة هيئة كبار العلماء وجهودها في بعض الجوانب خلال عقد من الزمان، وقد انتهت الدراسة إلى عدد من النتائج التي يمكن إبرازها على النحو الآتي:

- إن سمة الإصلاح والتجديد من أهم السمات الأصيلة في مؤسسة الأزهر الشريف.
- لم تكن فكرة إعادة هيئة كبار العلماء – بعد مرور نصف قرن من الزمان على الاستعاضة عنها– وليدة اللحظة؛ وإنما كانت على رأس أولويات فضيلة الإمام الأكبر أ.د/ احمد الطيب حينما تولى مشيخة الأزهر الشريف عام ١٤٣١هـ/ ٢٠١٠م؛ وذلك امتدادًا للدور الريادي والتاريخي من دعم الحركات الإصلاحية التي نادى بها علماؤه المخلصون وعملوا على تحقيقها قدر الإمكان.
- إن فكرة إعادة هيئة كبار العلماء تعود لفضيلة الإمام الأكبر أ.د/ احمد الطيب شيخ الأزهر الشريف؛ بهدف انتخاب شيخ الأزهر من بين كبار علمائه، وإعادة الأزهر الشريف إلى سابق عهده، منارة إسلامية للعالم كله، ومرجعية عليا للعالم الإسلامى، ورمزًا للكرامة الوطنية، وبيتًا للعائلة المصرية، ليتوفر بذلك الملاذ الآمن والمرجع الحصين الأصيل لجموع المسلمين في العلوم الإسلامية والعربية ومعرفة أحكام الشريعة الإسلامية، في وقتٍ انتشرت فيه جماعات التطرف والتشدد من ناحية، وجماعات هدم ثوابت الدين الإسلامي والتفريط في أحكام شريعته من ناحية أخرى.

- كانت عودة هيئة كبار العلماء ضرورة مُلِحَّة؛ لصيانة ثوابت الدين الحنيف وأحكام شريعته السمحاء من الغُلُو والتشدد أو التفريط، ونشرها وفق المنهج الوسطي المعتدل، ولاستعادة مصر مكانتها الطبعية إقليميًا وعالميًا بوجود هيئة تمثل المرجعية الأولى في العلوم الإسلامية ومعرفة أحكام الشريعة والفصل في مستجدات العصر التي تتعلق بذلك لجموع المسلمين السُنَّة في شتى أنحاء العالم بمختلف مذاهبهم الفقهية.
- رغم أن قانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢م منح لشيخ الأزهر حق اختيار التشكيل الأول للهيئة حتى ٤٠ عضوًا من أعضاء مجمع البحوث الإسلامية، إلا إن فضيلته وجَّه باختيار العدد الذي يتم به النصاب القانوني للانعقاد واتخاذ القرار فقط، واستكمال بقية أعضاء الهيئة وفق الشروط والقواعد التي يتم النص عليها في اللائحة الداخلية التي ستضعها الهيئة.
- مراعاة تمثيل المذاهب الفقهية الأربعة المعتبرة في قانون إعادة للهيئة وترجمته في اختيار التشكيل الأول لها مع مراعاة تنوع التخصصات في علوم الشريعة وأصول الدين واللغة العربية، وهو ترسيخ وامتداد للمنهج الذي تأسست عليه الهيئة في نشأتها الأولى قبل قرن من الزمان .
- التأكيد الدستوري على استقلال الأزهر واختيار شيخه من بين أعضاء هيئة كبار العلماء، وأنها المرجع الرئيس في العلوم الدينية والشؤون الإسلامية.
- ما اشتملت عليه اللائحة الداخلية للهيئة من ضوابط وشروط خاصة – يمكن أن توصف بالقاسية– لعضوية الهيئة، سواء من الناحية العلمية أو السلوكية، أو عدم الخروج عن المنهج الأزهري، إنما ينم عن مدى القدر الموقر والقيمة الخاصة والمكانة الرفيعة للهيئة تليق بأعلى هيئة علمية بمؤسسة الأزهر الشريف، وأن الإخلال بأي شرط من ذلك كفيل بعدم استحقاق عضويتها كما حدث مع د. يوسف القرضاوي.

- بيان جهود الهيئة المهمة في دعم الأمن الفكري والوطني بتوعية شباب الأمة وتحصينه من الوقوع في براثن أفكار جماعات التطرف والإرهاب، مع مواجهة أفكار تلك الجماعات، والتأكيد على مخالفتها لصحيح الدين، وتحصينهم من خطر التمدد الشيعي وأخطاره على العالم الإسلامي.
- التأكيد على دور الهيئة في الدفاع عن القضايا الإسلامية وكان منها دعم قضية مسلمي بورما (ميانمار) في إطار دعمها لقضايا الأقليات المسلمة في العالم.
- بيان موقف الهيئة من ظهور دعوات تدويل إدارة الحرمين الشريفين في الأراضي المقدسة، وما تحمله نعرات مذهبية وطائفية وسياسية من شأنها محاولة تسييس الشعائر الدينية وتمزيق الأمة الإسلامية وتفتيت وحدتها وبث الفُرقة والفتنة بين شعوبها.
- كانت قضية القدس الشريف والدفاع عن الحقوق العربية والإسلامية الثابتة والراسخة على مر التاريخ والحفاظ عليها من الانتهاكات الصهيونية على رأس أولويات الهيئة وفي مقدمة اهتماماتها، وقد بذلت الهيئة كافة جهودها لكشف مزاعم وأكاذيب اليهود الصهاينة بشأن أحقيتهم فيها، وإثبات الحقوق التاريخية والشرعية والقانونية التي تؤكد عروبة القدس وهويتها الإسلامية، وحث المجتمع الدولي على نصرة الشعب الفلسطيني المُحتل، وإنقاذ مدينة القدس ومقدساتها الإسلامية من الاحتلال الصهيوني.
- بيان مدى حرص الهيئة واهتمامها بالدفاع عن القضايا العربية وضمان استقرار الوطن العربي ودعمه في مواجهة كل ما يتهدد أمنه واستقراره وإرادة شعبه بصفة عامة، وأمن واستقرار مصر بصفة خاصة، وهو ما تمثل في موقفها إزاء الأزمة الليبية ومحاولة التدخل الأجنبي مما يهدد أمن واستقرار البلاد.

قائمة المصادر والمراجع

أولًا: الوثائق غير المنشورة:

دار الوثائق القومية:

- دار الوثائق القومية، محافظ الأزهر الشريف : محفظة ٥٤، ملف٢، مجلس الأزهر الأعلي، محضر رقم ٦٦، بتاريخ ٢٥،٢٦رجب ١٣٥٤هـ/٢٣،٢٤أكتوبر١٩٣٥م، ص٢.

الأمانة العامة لهيئة كبار العلماء:

- محاضر جلسات هيئة كبار العلماء:

- محضر اجتماع رقم (١) لسنة ٢٠١٢م، المنعقد بتاريخ ١٨ شوال ١٤٣٣هـ/ ٥ سبتمبر ٢٠١٢م.
- محضر اجتماع رقم (٢) لسنة ٢٠١٣م، المنعقدة بتاريخ ٢٠ يناير ٢٠١٣م.
- محضر اجتماع الهيئة رقم (٣) لسنة ٢٠١٣م، المنعقدة بتاريخ ١١ فبراير ٢٠١٣م.
- محضر اجتماع رقم (٧) لسنة ٢٠١٣م، المنعقد بتاريخ ٩ ديسمبر ٢٠١٣م.
- محضر اجتماع رقم (٩) لسنة ٢٠١٤م، المنعقد بتاريخ ١٨ مارس ٢٠١٤م.
- محضر اجتماع رقم (١٢) لسنة ٢٠١٤م، المنعقد بتاريخ ٢١ سبتمبر ٢٠١٤م.
- محضر اجتماع رقم (١٧) لسنة ٢٠١٥م، المنعقد بتاريخ ١٣ صفر ١٤٣٧هـ / ٢٥ نوفمبر ٢٠١٥م.
- محضر اجتماع رقم (١٨) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٣٠ من ربيع الأول ١٤٣٧هـ / ١١ من يناير ٢٠١٦م.

- محضر اجتماع رقم (١٩) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٢٩ من جمادى الأولى ١٤٣٧هـ / ٩ من فبراير ٢٠١٦م.
- محضر اجتماع رقم (٢٠) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ١٢ رجب ١٤٣٧هـ / ١٩ من أبريل ٢٠١٦م.
- محضر اجتماع رقم (٢٣) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٢٦ من ذي القعدة ١٤٣٧هـ /٣٠ من أغسطس ٢٠١٦م.
- محضر اجتماع رقم (٢٤) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٢٩ صفر ١٤٣٨ هـ/ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٦ م.
- محضر اجتماع رقم (٢٥) لسنة ٢٠١٧م، المنعقد بتاريخ ٤ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ / ٢ يناير ٢٠١٧م.
- محضر اجتماع رقم (٢٦) لسنة ٢٠١٧م، المنعقد بتاريخ ٢٤ ربيع الآخر ١٤٣٨هـ / ٢٢ يناير ٢٠١٧م.
- محضر اجتماع (طارئ) رقم (٣٠) لسنة ٢٠١٧م، المنعقد بتاريخ ٢ من ذي القعدة ١٤٣٨هـ/ الموافق ٢٥ من يوليو٢٠١٧م.
- محضر اجتماع رقم (٣١) لسنة ٢٠١٦م، المنعقد بتاريخ ٢ من صفر ١٤٣٩هـ / ٢٢ من أكتوبر ٢٠١٧م.
- محضر اجتماع (طارئ) رقم (٣٢) لسنة ٢٠١٧م، المنعقد بتاريخ ٢٣ ربيع الأول ١٤٣٩هـ/ الموافق ١٢ ديسمبر ٢٠١٧م.
- محضر اجتماع(طارئ) رقم (٥٨) لسنة ٢٠٢٠م، المنعقد بتاريخ ٩ من جمادى الأولى ١٤٤١هـ / ٤ من يناير ٢٠٢٠م.

ثانيًا: الوثائق المنشورة:

- مرسوم بقانون رقم ١٣ لسنة ٢٠١٢م بتعديل بعض أحكام القانون رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م بشأن إعادة تنظيم الأزهر والهيئات التي يشملها، الصادر من المجلس الأعلى للقوات المسلحة، بتاريخ ٢٥ صفر ١٤٣٣هـ/ ١٩ يناير ٢٠١٢م.

- قرار رئيس الجمهورية رقم ٢٤ لسنة ٢٠١٢م بتشكيل (هيئة كبار العلماء) بالأزهر الشريف، الجريدة الرسمية، العدد رقم ٢٩ تابع (أ)، الصادر بتاريخ ١٩ يوليو ٢٠١٢م.
- دستور جمهورية مصر العربية المعتمد بتاريخ ١٦محرم ١٤٣٤هـ/ ٣٠ نوفمبر ٢٠١٢م.
- مضابط لجنة المائة لوضع دستور عام ٢٠١٢م.
- دستور جمهورية مصر العربية، الصادر بتاريخ ١٧ ربيع الأول ١٤٣٥هـ/ ١٨ يناير ٢٠١٤م، الجريدة الرسمية ، العدد ٣ مكرر (أ).
- مضابط لجنة الخمسين لوضع دستور عام ٢٠١٤م.
- الوقائع المصرية ، العدد ١٢١ تابع (أ) ، الصادر بتاريخ ٢٨ مايو ٢٠١٤م.
- بيان صادر من هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٢٨ من ربيع الأول لعام ١٤٣٧هـ/ ٩ يناير ٢٠١٦م.
- قرار رئيس الجمهورية رقم ٣٧ لسنة ٢٠١٧م، الجريدة الرسمية، عدد ٣ (تابع)، الصادر بتاريخ ١٩ يناير ٢٠١٧م.
- بيان صادر بيان صادر من هيئة كبار العلماء، بتاريخ ٦ يناير ٢٠١٧م.

- **وثائق مكتب الإمام الأكبر شيخ الأزهر الشريف**

- قرار شيخ الأزهر رقم (١٠٨) لسنة ٢٠١١م، صادر بتاريخ ١١ من جمادى الأولى ١٤٣٢هـ/ ١١ أبريل ٢٠١١م.
- وثيقة الأزهر لمستقبل مصر التي أعلنها فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر بتاريخ ١٨ رجب ١٤٣٢هـ/ ٢٠ يونية ٢٠١١م..
- قرار شيخ الأزهر رقم (٢٨٥) لسنة ٢٠١١م، صادر بتاريخ ١١ من رمضان ١٤٣٢هـ/ ١١ أغسطس ٢٠١١م.

- خطاب صادر من فضيلة الإمام الأكبر الشيخ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف إلى السيد المستشار عادل فرغلي نائب رئيس مجلس الدولة ورئيس قسم التشريع ورئيس محاكم القضاء الإداري الأسبق ورئيس اللجنة القانونية والتشريعية التي قامت بتعديل بعض مواد قانون الأزهر رقم ١٠٣ لسنة ١٩٦١م، بتاريخ ١٠ جمادى الأولى ١٤٣٣هـ/ ٢ أبريل ٢٠١٢م.
- قرار شيخ الأزهر رقم (١٠هـ) لسنة ٢٠١٤م الخاص باللائحة الداخلية لهيئة كبار العلماء، صادر بتاريخ ١٣ رجب سنة ١٤٣٥ هـ/ ١٢ مايو ٢٠١٤م.
- بيان فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر بشأن الأحداث والانتهاكات ضد المواطنين المسلمين في بورما، بتاريخ ١٧ من ذي الحجة ١٤٣٨هـ / ٨ من سبتمبر ٢٠١٧م.
- نص كلمة الإمام الأكبر أ.د/ أحمد الطيب شيخ الأزهر الشريف، إلى الشعب المصري تعقيبا على هجوم سيناء يوم الجمعة الموافق ٥ ربيع الأول ١٤٣٩هـ/ ٢٤ نوفمبر ٢٠١٧م.
- البيان الختامي لمؤتمر الأزهر العالمي لنصرة القدس، بتاريخ الأول من جمادى الأولى ١٤٣٩ هـ/ ١٨ من يناير ٢٠١٨م.
- بيان صادر بتاريخ ٢٣ من جمادى الأولى ١٤٣٩هـ الموافق ٩ من فبراير ٢٠١٨م.

المراجع:

- الأزهر الشريف، مجلس حكماء المسلمين: الأزهر في مواجهة الفكر الإرهابي، من أعمال مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، المنعقد بالقاهرة (١١-١٢ صفر ١٤٣٦هـ/٣-٤ ديسمبر ٢٠١٤م، ج١، دار القدس العربي للنشر بالقاهرة، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.

- الأزهر الشريف، مجلس حكماء المسلمين: الأزهر في مواجهة المفاهيم المغلوطة، من أعمال مؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، المنعقد بالقاهرة (١١-١٢ صفر ١٤٣٦هـ/٣-٤ ديسمبر ٢٠١٤م، ج٢، دار القدس العربي للنشر بالقاهرة، ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.
- الأزهر الشريف، مجلس حكماء المسلمين: إعلان الأزهر للمواطنة والعيش المشترك،البيان الختامي لمؤتمر الأزهر ومجلس حكماء المسلمين المنعقد بالقاهرة خلال يومي أول وثاني جمادى الخرة ١٤٣٨هـ/ ثمان وعشرين فبراير واول مارس ٢٠١٧م.
- الأزهر الشريف، مجلس حكماء المسلمين: الحرية والمواطنة.. التنوع والتكامل، من أعمال مؤتمر الأزهر ومجلس حكماء المسلمين المنعقد بالقاهرة خلال يومي أول وثاني جمادى الخرة ١٤٣٨هـ/ ثمان وعشرين فبراير واول مارس ٢٠١٧م، من كلمة شيخ الأزهر الشريف، دار القدس العربي بالقاهرة، الطبعة الثانية، ١٤٣٩هـ/ ٢٠١٨م.
- عاصم السوقي : مجتمع علماء الأزهر في مصر ١٨٩٥ـ ١٩٦١م، سلسلة قضايا إسلامية، العدد رقم (٦)، دار الثقافة الجديدة ـ القاهرة، ١٩٨٠م.
- عباس شومان (وكيل الأزهر وأمين عام هيئة كبار العلماء الأسبق): من جهود الأزهر في ست سنوات (١٤٣٥-١٤٤١هـ/ ٢٠١٤-٢٠٢٠م)، سلسلة البحوث الإسلامية بمجمع البحوث الإسلامية، الكتاب الرابع عشر للسنة الثانية والخمسين، مطابع الأزهر الشريف، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.
- مرصد الأزهر لمكافحة التطرف، مسلمو بورما، مطابع الأزهر، ٢٠١٧م.
- هيئة كبار العلماء، الباحثين المعاونين بلجنة التاريخ والحضارة بهيئة كبار العلماء: ملامح من تاريخ القدس عبر العصور، مطابع الأزهر الشريف، ١٤٤٢هـ/ ٢٠٢١م.

- **الرسائل الجامعية**:

– الحسيني حسن حماد: تطور نظم التعليم في الأزهر في الفترة (١٣٢٦-١٣٨١هـ/ ١٩٠٨- ١٩٦١م) دراسة تاريخية وثائقية، رسالة دكتوراه غير منشورة، قسم التاريخ والحضارة - كلية اللغة العربية، جامعة الأزهر فرع أسيوط، أجيزت عام ١٤٣٨هـ/ ٢٠١٧م.

- **المقابلات الشخصية**:

– مقابلة شخصية مع فضيلة أ.د/ حسن الشافعي عضو هيئة كبار العلماء ومقرر لجنة اختيار التشكيل الأول لها عام ١٤٣٣هـ/ ٢٠١٢م، بتاريخ١٧، ١٨ يناير ٢٠١٨م بمركز الأزهر للمؤتمرات.

– مقابلة شخصية مع فضيلة أ.د/ أحمد معبد عبد الكريم عضو هيئة كبار العلماء، أ.د/ عبد الفتاح بركة - رحمه الله - عضو هيئة كبار العلماء بمقر هيئة كبار العلماء بالقاهرة، بتاريخ يوم ٣١ أكتوبر ٢٠١٨م.

– مقابلة شخصية مع أ.د/ عباس شومان وكيل الأزهر وأمين عام هيئة كبار العلماء الأسبق، بتاريخ ١٩ سبتمبر ٢٠١٨م.

– مقابلات شخصية مع السيد المستشار محمد عبد السلام المستشار التشريعي والقانوني لشيخ الأزهر الشريف وقتئذ بمقر مشيخة الأزهر الشريف، بتاريخ ديسمبر ٢٠١٧م، يناير ٢٠١٨م.

- **الدوريات**:

– جريدة الأهرام، العدد ١٨٢٣٨، بتاريخ ١٩ جمادى الآخرة ١٣٥٤هـ/ ١٧ سبتمبر ١٩٣٥م.

– جريدة الأهرام، الأعداد الصادرة بتواريخ ٢٠- ٣٠ يونية ٢٠١١م.

– جريد الأهرام، العدد ٤٥٥٣٢، بتاريخ ٥ من رمضان ١٤٣٢ هـ/٥ أغسطس ٢٠١١م.

• **المواقع الإلكترونية**:

- جريدة الأهرام، بتاريخ ٣٠ يناير ٢٠١٢م. تم الاطلاع في ١١ يناير ٢٠١٨م الساعة ٤م.
https://gate.ahram.org.eg/News/166452.aspx
- بوابة الأزهر الإلكترونية، من كلمة فضيلة الإمام الأكبر شيخ الأزهر الافتتاحية لمؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٤م.
https://www.azhar.eg/details/ArtMID/821/ArticleID/8054
- بوابة الأزهر الإلكترونية، من كلمة أ.د/ محمد عبد الفضيل القوصي عضو هيئة كبار العلماء في الجلسة الافتتاحية لمؤتمر الأزهر العالمي لمواجهة التطرف والإرهاب، بتاريخ ٣ ديسمبر ٢٠١٤م.
https://www.azhar.eg/details/ArtMID/821/ArticleID/8031
- موقع جريدة الأهرام، بتاريخ ٤ يونية ٢٠٢١م.
https://gate.ahram.org.eg/News/2757165.aspx
- موقع جريدة اليوم السابع، بتاريخ ١٧ مارس ٢٠١١م. تم الاطلاع بتاريخ ٢٥ ديسمبر ٢٠١٨م الساعة ٣ م
http://www.youm7.com/371402
- موقع جريدة اليوم السابع، بتاريخ أول فبراير ٢٠١٢م. تم الاطلاع بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٨م الساعة ٣ م
http://www.youm7.com/592079
- موقع جريدة اليوم السابع، بتاريخ أول فبراير ٢٠١٢م. تم الاطلاع بتاريخ ٤ يناير ٢٠١٨م الساعة ٣ م
http://www.youm7.com/592002
- موقع جريدة اليوم السابع، بتاريخ ١٨ يوليو ٢٠١٢م. تم الاطلاع بتاريخ ١٠ يناير ٢٠١٨م الساعة ٥ م
http://www.youm7.com/735380